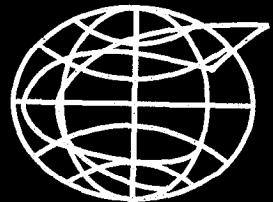


المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

INTOSAI



июль 1996



July 1996

SP-00-8

687295

الافتتاحية

ان استمرار نمو ونشاط الانتسای قد يبدأ واضحاً في المجتمع السنوي الثاني والأربعين للجنس التنفيذي للأنتسای، والمجلس، ممثلاً برئيس السيد فخرى عباس من جمهورية مصر العربية.

اتخذ عدداً من القرارات التي من شأنها تعزيز قيادة الانتقاسى وسيتم طرح تلك القضايا من خلال الموضوع الأول الذى للرقابة على القطاع العام على المستوى الدولى حيث تستعد ستراسه المكسيك وبالتحديد سوف يركز الموضوع ١-١ على دور وخبرات الاجهزة العليا للرقابة في القاءة من الفساد والفساد المنظمه لاستقبال القرن القادم.

وقد أكد جميع المشاركين في المجلس والذين يمثلون السبعة عشر والكشف عنهم، في حين سيعالج الموضوع ١٦ اساليب بول الاعضاء بالإضافة الى مراقبين يمثلون اللجان الثمانية وتقنيات معينة للاستخدام من قبل الاجهزة العليا للرقابة في للانتصاري على ان جميع المناطق الجغرافية وجميع انظمة الرقابة تعزيز تلك الجهود، وفي عام ١٩٧٧ سوف يطلب من جميع الاجهزة العليا للرقابة اعداد اوراق قطرية وذلك استجابة للوارد الحكيمية قد مثلت تمثيلاً جيداً في تلك القرارات .

وستأخذ الاجهزة العليا للرقابة الاعضاء في الانتوساي البالغ الرئيسية المعدة من قبل كل من بوله استراليا (الموضوع الفرعى عددها ١٧٦ عضواً، دوراً فعالاً فى سعيها الى دعم تلك القرارات ١-١) والولايات المتحدة الامريكية (الموضوع الفرعى ١-ب) وضمن تطبيقها وقد دأبت الاجهزة العليا للرقابة على دعم برامج وستكون الاوراق القطرية جاهزة فى موئذن فيديو فى موعد الانتوساي لادراكها بان مانكسبي من تلك البرامج يعادل على لايتراوز شهر سبتمبر ١٩٩٧، وسوف تبرز هذه الاوراق تلك القضايا وستكون الاساس الذى ستبنى عليه مباحثات الرقابة على مر السنين على ان اهتمامات واحتياجات الاجهزة من تقييد وتوسيع اجراءات الرقابة.

العليا للرقابة قد أخذت بعين الاعتبار وعولجت من قبل ببرامج الم موضوع الثاني الذى سيبحث فى مونتيفيديو سوف يتضمن الانتوسائى، هذا وقد ركزت هذه الافتتاحية على فرمان اخرى اعمال اللجان الدائمة للانتوسائى بالإضافة الى اعمال المؤتمر مع التركيز على الكفالة التي يمكن من خلالها ان تتسنم اعمال المشاركة .

كان من ابرز وقائع اجتماع المجلس التنفيذي التقرير الذي قدمته الاجهزة العليا للرقابة الاعضاء في التصدى للفساد بوله ابرجوائى حول استعداداتهم للمؤتمر السادس عشر والكشف عنهم، على سبيل المثال تعكف لجنة المعايير الحاسبية للانكوسای المزمع عقده فى مونتيفيديو فى شهر نوفمبر ١٩٩٨ . حالياً على تطوير "دستور اداب المهنة" للانتوسای حيث يكن نموجاً للنزاهه فى الاجهزه الحكومية، وسوف تصدر لجنة معايير الرقابة الداخلية دليلاً عملياً حول السبيل التى يمكن للاجهزة العليا للرقابة من خلالها رفع كفاءة وتقويم انظمة الرقابة الداخلية لحكومات مما سيسمهم فى ان تكون حكومات اكثر نزاهه وكفاءة وسوف تتحقق اللجنة اطاراً عملها المحاسبى هذا بمجموعة من النماذج التوضيحية للاستخدام من قبل الاجهزة العليا للرقابة فى اطار جهودها الرامية الى تحسين عملية المسائلة بتشجيع حكوماتها على توفير المعلومات الدقيقة

والموثقة وفي الوقت المناسب حول عمليات الأجهزة الحكومية .
كما ان تكامل اعمال اللجان ضمن البرنامج الفنى للمؤتمر سوف
يؤدى الى تواصل صحي بين مناقشات المؤتمرات وسيؤكد ايضاً
المنافع العملية لنتائج اعمال اللجان على صعيد الانتوساي
والمجتمع الدولى، كذلك خلال عامى ١٩٩٧ و ١٩٩٨ سوف يطلب
من الاجهزة العليا للرقابة اداء الملاحظات بشأن العديد من
المسودات التوضيحية للدلة والمعايير والنشرات الفنية الأخرى
التي ستتصدرها اللجان اثناء مؤتمر مونتيفيديو (انظر صفحة ٢٥)
ان فوائد مثل تلك المشاركة قد بدت واضحة في مؤتمر القاهرة
حيث تمكنت اللجان من اصدار مايزيد عن ٢٠ منتجًا مدعمة
بمصالحة جميع اعضاء الانتوساي الذين اتيحت لهم فرصة
المشاركة في اعمال تلك اللجان من خلال اجراء الاستقصاءات
التوضيحية خلال السنين المقبلتين للمؤتمر .

لقد عززت خطة الأورو جواي مفهوم "تواصل الحياة بين المؤتمرات"
وسيتم تعزيزه اكثر من خلال العديد من الكتب والادله التي
يتبعها المجلس التنفيذي (انظر صفحة ٢٢) الذي رسم افضل
الممارسات والتي ستتضمن استمرارية منجزات الانتوساي التي
ابداها خلال السنوات القليلة الماضية، "لتقوى الامانة العامة الا
بدعم من اعضاء الانتوساي، وعليه فان لجان المؤتمرات وبرامج
الانتوساي الأخرى لاستمد قوتها الا من خلال مشاركة
والتزامات اعضاء الانتوساي .

مونتيفيديو
اوروجواي
١٤-٧ نوفمبر ١٩٩٨ العام للانكوساي السادس عشر
لقد بدأت الاستعدادات لمؤتمر الانكوساي السادس عشر بقيادة محكمة الحسابات في اوروجواي،
المستضيفة لفعاليات مؤتمر ١٩٩٨ ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي : الامانة

Tribunal de Cuentas, Juan Carlos Gomez 1324,
Montevideo, Uruguay.

أخبار موجزة

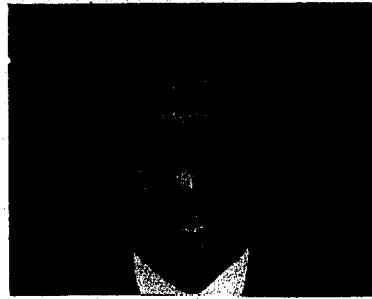
بنجلاديش

تعيين موافق عالم جديده

عين السيد حافظ الدين خان مراجعاً عاماً لدولة بنجلاديش وقبل من اوجه الضعف والقصور مثل عدم اعطاء عناية كافية لعملية الفصل بين المهام والوظائف، وقد أكد التقرير على ان اخفاق الحكومة في تأسيس انظمة فعالة للرقابة الداخلية وانظمة محاسبة ملائمة يشكل مخاطر عالية لامكانية وقوع حالات الفش والاختلاس وهدر المال العام، وهناك توصيه اخرى تتضمن بعض معايير لنظام اعداد التقارير لخطار المراقب العام حول الاعباء المترتبة على قروض معينة وذلك من اجل زيادة درجة الثقة في البيانات الحكومية عن حالة الدين العام .

واشار التقرير ايضاً الى مبادرة الحكومة الخاصة باصلاح وتحسين الادارة الحكومية والتي تتضمن تحسين نظام اعداد موازنة البرامج، تطبيق نظام المعلومات الادارية تحديث البرامج التدريبية للمديرين الماليين، تدعيم مكتب المراقب العام عن طريق توسيع نطاق رقابته لتشمل الرقابة على الاستخدام الامثل للموارد وقد تقدم مكتب الرقابة ايضاً باقتراح لتشكيل المجموعة الرقابية الخاصة بانظمة المعلومات لمساعدة المكتب على زيادة فاعليته في مجال استخدام الحاسوب الالى في الرقابة على القطاع العام وفي هذا السياق اشار التقرير الى ان دولة باربادوس هي احد الدول الاعضاء في اللجنة الرقابية الخاصة بالمعالجة الالكترونية للبيانات والمنتسبه عن الانترنت وقد ساهمت باربادوس ايضاً في المجالس التقنية لكل من الانترنت والكاربوسای وما يلفت انتباها الاجهزه العليا للرقابة حقيقة ان التقرير قد استهل ببيان وظائف واهداف المكتب، فوظيفة مكتب الرقابة هي تحسين المساطه العامه عن طريق توفير تقارير حيادية وعادلة يتم اعدادها بناءً على فحوصه دققة للسجلات المحاسبية ولطرق واجهه استخدام الموارد، وبهدف مكتب الرقابة الى تحسين كفاءة العاملين لدى المكتب وضمان استمرارية الانجاز والحفاظ على مستوى متقدم للرقابة

المحاسبات الحكومية لعام ١٩٩٥ وقد تضمن التقرير عدداً من



السيد حافظ الدين خان

وقد حصل السيد خان على عدة درجات علمية من جامعة دكا وعلى درجة الدبلوم في التنمية المالية من معهد الدراسات المالية الحكومية في المملكة المتحدة، ولزيادة من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Office of The Comptroller and Auditor
General, Audit House, 43 Kakrail Road
Dhaka1000, Bangladesh.

باربادوس

التقرير السنوى

اصدر المراقب العام لدولة باربادوس التقرير السنوى حول استمرارية الانجاز والحفاظ على مستوى متقدم للرقابة المحاسبات الحكومية لعام ١٩٩٥ وقد تضمن التقرير عدداً من

ادارة الخدمات المالية العامة .

لزيـد من المـعلومات يرجـى الاتـصال عـلى العنـوان التـالـي :-

Auditor General Office, 5th And 6th Floors,
Treasury Building, Bridgetown, Barbados.

بلجيـا

تكـريم رئـيس الجـهاز الأـعـلـى لـلـرقـابة

كرـم المـلك / البرـت الثـانـي مـلك بلـجيـا السـيد / جـيرـوم فـان دـى فيـلد الرـئـيس الـأـول لـحكـمة الحـسـابـات بـمنـحة لـقب "بارـون" وـالـحـصـول عـلـى لـقب بـارـون فـي بلـجيـا يـعنـى الوـصـل إـلـى أعلى درـجـات الرـفـعـه وـخلـال السـنـوات الـاخـيرـة فـان اـقل مـن عـشـرين

شـخـصـاً فـقـط هـم الـذـين تمـ تـكـريـمـهـم بـهـذـه الطـرـيقـهـ فـي كـلـ عامـ ويـتمـ رـفعـ التـقـيمـيهـ باـسـمـ الرـشـحـينـ إـلـى المـلـكـ منـ قـبـلـ لـجـنةـ اـسـتـشـارـيـهـ خـاصـةـ وـذـلـكـ تـقـدـيرـاـ لـلـإنـجـازـاتـ الـمـلـحـلـهـ وـالـتـوـلـيـةـ الـبـارـزـةـ لـلـمـرـشـعـ وـقـدـ اـسـتـحـقـ السـيـدـ / فـانـ دـىـ فيـلدـ هـذـاـ اللـقبـ عـنـ جـدـارـةـ تـامـهـ فـقـدـ شـفـلـ مـنـصـبـ الرـئـيسـ الـأـولـ لـلـجـهاـزـ الـأـعـلـىـ لـلـرقـابةـ الـبـلـجيـكـيـ لـمـدةـ عـشـرـ سـنـواتـ وـكـانـ طـوـالـ هـذـهـ مـدـهـ سـفـيرـاـ نـوـلـيـاـ وـنـشـيـطـاـ لـبـلـادـهـ فـقـدـ رـأـيـاـ اـجـتـمـاعـ لـجـنةـ الـمـعـايـرـ الـرـقـابـيـةـ لـلـإـنـقـوسـائـيـ الـذـيـ عـدـقـ فـيـ بـرـوكـسلـ فـيـ عـامـ 1990ـ مـنـ أـجـلـ اـعـدـادـ الصـيـفـهـ النـهـائـيـهـ لـلـمـعـايـرـ

الـتـيـ تـمـ تـبـنيـهـ بـالـأـجـمـاعـ فـيـ مـؤـتمرـ الـإـنـكـوسـائـيـ الـرـابـعـ عـشـرـ وـمـنـ قـبـلـ العـدـيدـ مـنـ الـبـولـ وـالـمـنظـمـاتـ الـتـوـلـيـةـ فـيـماـ بـعـدـ .



الـسـيـدـ جـيرـومـ فـانـ دـىـ فيـلدـ

Office Of The Auditor General, Hemisphere
House, 9 Church Street, Hamilton HM11,
Bermuda.

الـعـراقـ

تعـيـينـ مـراـقبـ عـامـ جـديـدـ

عـينـ السـيـدـ / قـاسـمـ مـ.ـ الـهـاهـيـتـيـ رـئـيـساـ لـديـوانـ الرـقـابةـ الـمـالـيـةـ بـجـمـهـوريـةـ الـعـراقـ،ـ وـالـسـيـدـ الـهـاهـيـتـيـ هوـ مدـقـقـ مـتـمـوسـ،ـ شـفـلـ منـصـبـ نـائـبـ رـئـيـسـ دـيـوانـ الرـقـابةـ الـمـالـيـةـ لـعدـةـ سـنـواتـ قـبـلـ تـولـيهـ لـنـصـبـ الرـئـيـسـ وـقـدـ بـدـأـ عـمـلـهـ لـأـولـ مـرـةـ عـنـدـمـاـ التـحـقـ بـمـكـتبـ الرـقـابةـ وـكـانـ ذـلـكـ فـيـ عـامـ 1979ـ وـعـمـلـ اـيـضـاـ مـديـراـ لـلـرقـابةـ وـرـئـيـساـ لـلـشـئـونـ الـفـنـيـهـ وـالـادـارـيـهـ وـيـحـلـ السـيـدـ الـهـاهـيـتـيـ بـرـجـةـ

لـزيـدـ مـنـ الـمـعلوماتـ يـرجـىـ الـاتـصالـ عـلـىـ العنـوانـ التـالـيـ :

Cour De Comptes, 2 Rue Dela Regence,
B-1000 Brussels, Belgium.

حياة المواطنين مثل انتاج وتوزيع المؤن الطبية وقام ايضا باجراء عدد من الفحوص الشاملة لتطبيق سياسات تتبع الانظمة والتشريعات الرامية الى تشجع الاقتصاد وتعزيز منافسة الدولة في الساحة الدولية .

وقد عزز المجلس علاقاته مع مكاتب الرقابة الداخلية عن طريق تغيير التدريب لموظفي تلك المكاتب بالإضافة الى ذلك قام المجلس بتعيين عدد من المواطنين (كمفتشين فخريين) للعمل كمشرفين مدنيين على اعمال الانشاءات للكشف عن اية عيوب فيها وقد اتخذ هذا الاجراء على اثر انهيار مخازن سامبنج التجارية .

وعلى الصعيد الدولي اختير المجلس لاستضافة المؤتمر الدولي

السابع عشر للانكوساي (الانكوساي) المقرر عقده عام ٢٠٠١ .

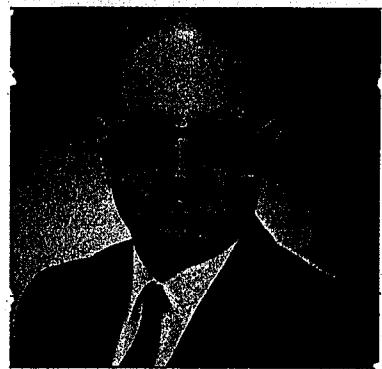
ولمزيد من المعلومات ومن اجل الحصول على نسخة من التقرير

سواء باللغة الكورية او الانجليزية يرجى الاتصال على العنوان

التالي :-

Board of Audit and Inspection, 2-26- Sam-chung-dong Chong-Roku, Seoul 110-230,
Korea.

البكالوريوس في التجارة والاقتصاد وشهادة الدراسات العليا في المحاسبة والادارة المالية من جامعة بغداد .



السيد / قاسم م . الهايفي

والى جانب خدماته الحكومية فقد اعد السيد الهايفي مجموعة

كبيرة من الابحاث في مجال المحاسبة ورقابة الادارة واشرف

على العديد من بحوث التخرج لنيل الشهادات الجامعية العليا،

وشارك ايضاً في العديد من الندوات وحلقات العمل الاقليمية

والدولية ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Board Of Supreme Audit, Haifa Street-AI
Karkh Building 90, P.O Box 7038 Baghdad,
Republic of Iraq.

باكستان

البرنامج التدريسي

واصلت دائرة المراقب العام في باكستان تقديم برامجها

التدريبية الدولية المكثفة الى الاجهزة العليا للرقابة في مختلف

انحاء العالم وقد شارك في البرنامج التدريسي الاخير حول

"رقابة الاداء" الذي عقد خلال الفترة من ٢٦ فبراير الى ٢٨

مارس ١٩٩٦، احد عشر مدقاً من ستة اجهزة رقابية عليا في

كل من (تركيا - الصين - سيريلانكا - مالديف - باكستان)

وتقسم البرنامج الى اربعة مراحل علي النحو التالي :

مدخل الى ادارة المشروعات، تنفيذ رقابة الاداء بما في ذلك

التحليل المالي، ادلة الاثبات واوراق العمل، وكتابية التقارير .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

Department of the Auditor General of Pakistan, Performance Audit Wing
P.T& T. Audit Building, Mauj-e-Darya Road, Lahore 21, Pakistan.

كوريا

اصدار التقرير السنوي

اصدر مجلس الرقابة والتفتيش الكوري تقريره السنوي لعام

١٩٩٥، والذي اشتمل على ملخص للأنشطة الرقابية والتفتيشية

التي نفذها، ونتائج تلك الانتشطة بالإضافة الى الانتشطة الرئيسية

الاخرى التي نفذها خلال تلك السنة، وقد حدد التقرير نتائج عمل

المجلس ضمن خمسة مجالات أساسية وهي : تحسين نوعية

الحياة، ومنع الفساد في الانشاءات وزيادة الوعي الامني، ووضع

الأنظمة المحاسبية السليمة وتنفيذ الميزانية بأسلوب فعال ودعم

سياسات العوله للحكومة، والاستمرار في تنفيذ انشطة مكافحة

الفساد وتوفير بيئة العمل الفعالة والمحفزة، وكان على رأس

اولويات عمل المجلس في عام ١٩٩٥ دعمه لمفهوم "حكومة صغيرة

ولكن نظيفة وفعالة"، ومن اجل تحقيق تلك الاهداف قام المجلس

بإجراء العديد من التحقيقات المشاريع الانشاءات لتفادي اية

عيوب فيها وقام ايضاً بتدقيق مجموعه من البرامج التي تمس

الاعلى للرقابة البولندي .
والحصول على نسخ من اوراق الندوة ومزيد من المعلومات عنها
يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

M. Jacek Mazur, Supreme Chamber of Control (NIK) P.O Box P-14,00950 Warsaw,
Poland.



فنزويلا
قانون جديد للرقابة

لقد سجل اول فبراير ١٩٩٦ بداية عهد جديد بالنسبة لمكتب المراقب العام لدولة فنزويلا، ففي ذلك اليوم اصبحت التشريعات الجديدة المنظمة لهام ووظائف الجهاز الاعلى للرقابة سارية المفعول وقد عزز القانون الجديد الجهاز الاعلى للرقابة في النواحي التالية : اصبحت مواتنته مستقلة عن الحكومة ، نقلت مهامه المتعلقة بالرقابة المسبقة التقليدية الى القسم التنفيذي، وتم توسيع نطاق صلاحياته الرقابية لتشمل الفعالية والكفاءة. وقد نص القانون على تنسيق اقوى بين وكالات الرقابة في الحكومة (اي المراقبين الداخليين) مع وضع صلاحية التنسيق الكلي بيد الجهاز الاعلى للرقابة. ومن اجل مواجهة التحديات الناجمة عن تطبيق التشريع الجديد فقد شرع الجهاز الاعلى للرقابة في بذل جهود محلية من اجل تحديث عملياته ووضع المعايير الملائمة لها، وقام ايضاً بتطوير الخطط الاستراتيجية لعادة هندسة العمل الرقابي وكان اهم ماتميزت به تلك الجهود هو المشاركة الفعالة لموظفي الجهاز الاعلى للرقابة في تلك العملية .

ولمزيد من المعلومات حول التشريع وريادة فعل الجهاز الاعلى للرقابة ازانه يرجى الاتصال بالعنوان التالي :-

Office of the Comptroller General
Avenida Andres Bello, Apartado 1917, Caracas 1050, Venezuela.

الاتحاد المالي الدولي يعقد مؤتمر السنوي العاشر حول الادارة المالية الحكومية
المؤتمر السنوي العاشر
شارك مايزيد عن ٣٧٠ شخص يمثلون ٤٦ دولة في كل من

مشاركون من مختلف انحاء العالم، ومستضيفون من ديوان المراقب العام الباكستاني في صورة تذكارية اثناء انعقاد البرنامج التدريسي في لاهور

بولندا

استضافة الندوة الدولية

استضاف الجهاز الاعلى للرقابة في بولندا لقاء علمياً حول الرقابة الادارية والذى شارك فيه نحو (٧٠) مسؤولاً من الاجهزة العليا للرقابة في دول شرق ووسط اوروبا، وقد جاء عقد اللقاء متزامناً مع مشروع سيفما لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقد عقدت هذه الندوة التي استمرت لمدة ثلاثة ايام في مدينة غالويس في بولندا خلال الفترة من ٢٥-٢٧ مارس ١٩٩٦ وقد بنيت مناقشات الندوة على اوراق العمل المعدة من قبل خبراء في حقل الادارة والرقابة الداخلية واشتملت على تمارين عملية لدراسة الحالة واوضحت دور الاجهزة العليا للرقابة في تقويم انظمة الرقابة الداخلية في الحكومة .

وكان من اهم النتائج المرجعية التي استخدمت في اللقاء بحث بعنوان "ارشادات الانتوساى بشأن معايير الرقابة الداخلية" الصادرة في عام ١٩٩٢، وقد اجمع المشاركون الرأى على ان الادارة الفعالة وانظمة الرقابة الداخلية هي عوامل أساسية في تحسين اداء الحكومة ومنع الفساد واهدار الاموال وسوء الادارة، وتمت الاشارة ايضاً الى ان المستوى الرئيسية عن تطوير انظمة الرقابة الداخلية الفعالة تقع على عاتق المسؤولين في الحكومة وان دور الاجهزة العليا للرقابة هو تشجيع الحكومات علي تبني مثل تلك الانظمة وتقويم عملها كجزء من الرقابة المستمرة على البرامج الحكومية .

هذا وقد صدرت اوراق المقدمه الى اللقاء باللغتين الفرنسية والانجليزية وذلك من قبل برنامج سيفما لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباللغة البولندية والروسية من قبل الجهاز

الاتصال على العنوان التالي :-

Secretary General, International Consortium
on Government Financial Management, P.O
Box 8665, Silver Spring, Maryland 20909
USA.

امريكا اللاتينية، ومنظمة الكاريبي، وامريكا الوسطى، واسيا،
اوقيانيا، وافريقيا، وامريكا الشمالية، في المؤتمر الدولي السنوي
العاشر الذي عقد في ميامي (فلوريدا) خلال الفترة ما بين ٢٨
ابريل و ٣ مايو ١٩٩٦ تحت رعاية الاتحاد المالي الدولي للادارة
الحكومية وجامعة فلوريدا .



ممثلون عن الاجهزة العليا للرقابة يحضرن اجتماع الاتحاد
المالي الدولي وهم من اليسار الى اليمين تتيارمين (كيراباتي)،
زديبا دفالى (جوجيا)، اراه اوستروونغ (انتيغوا)، جيمس
هاميلتون رئيس الاتحاد الدولي لادارة الحسابات العامة البرت
ادوارد (جزر سانت ونيفس)، فيل شارمان (جزر الترك والقويقان،
(اوسي توكو برمبای (غانا)، جابيش نارانغ(الولايات المتحدة
الامريكية).

وكان من بين المشاركين مسئولون اداريون من القطاع العام
والخاص ومدققون ومحاسبون ومديرو بنوك، واقتصاديون
واكاديميون، وشارك في المؤتمر ايضاً عدد من رؤساء الاجهزة
العليا للرقابة كممثلين عن اجهزتهم (انظر الصورة) وتم ايضاً
عقد ندوة لاحقة للمؤتمر حول موضوع الفش والمحاسبة البيئية،
وقد القى المؤتمر الضوء على اساليب التطور الحديثة في مجال
التمويل العام والمحاسبة والتدقيق مع تركيز خاص على الوسائل
التكنولوجية ووسائل الاتصال الالكترونية الحديثة وتم استعراض
تلك الموضوعات من خلال (٢٧) اتصالاً رسمياً ومناقشات عامة،
ومن خلال المناقشات غير الرسمية بين المشاركين لمدة اسبوع
طيلة فترة المؤتمر، وكان من بين المتحدثين خبراء يمثلون المنظمات
الدولية مثل البنك الدولي، والامم المتحدة، والاجهزة العليا للرقابة،
وزراء المالية، ووكالات التنمية الوطنية ولزيادة من المعلومات يرجى

مؤتمر اليوروسي المندقد في براغ



الشخصية، والعلاقة بين الأجهزة العليا للرقابة، والبرلمانات، ووسائل الإعلام، والأجهزة الخارجية الأخرى كانت الموضوعات التي بحثت من قبل (٤٢) دولة الاعضاء في المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة خلال اجتماعهم في المؤتمر الثالث لليوروسي الذي عقد في براغ خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ مايو ١٩٩٦ وقد ناقش المؤتمر أيضاً والذي استضافه الجهاز أعلى جمهورية التشيك الموضوع الفرعى للدور المتميز الذى تلعبه الأجهزة العليا للرقابة في الحكومات الديمقراطية.

في كلماتهم أمام الوفود بمؤتمر اليوروسي أكد المتحدثون على أهمية دور الأجهزة العليا للرقابة في الحكومات الديمقراطية ودعوا المشاركين للبحث عن وسائل جديدة يمكنهم من خلالها الاسهام في زيادة فاعلية مؤسساتهم الديمقراطية.

وقد أكد السيد/ فاكلاف هافيل رئيس جمهورية التشيك على هذا الموضوع في الخطاب الذى القاه فى حفل افتتاح المؤتمر، وفي كلمته الترحيبية أوضح السيد/ هافيل الفرق بين الرقابة فى مجتمع ديمقراطى والرقابة فى مجتمع شيعى مشيراً إلى الاسهام فى زيادة فاعلية مؤسساتهم الديمقراطية.

وقد اشار السيد فولينيك الى الناحية الرمزية بالنسبة لوقع براغ في قلب اوروبا حيث صادف انعقاد المؤتمر في براغ بعد انعقاد الورتين السابقتين للمؤتمر والتي عقد احداها في (اسبانيا) جنوب القارة ، والآخر في السويد شمال القارة، وبعضوية (٤٠) دولة أصبحت اليوروسي تتمتد من المحيط الاطلنطي الى جبال الاورال ومن البحر المتوسط الى البحر الشمالي .

اضعفت الرقابة ونفذت دون جدوى بسبب المفاهيم المحرفة للرقابة والتي سخرت لخدمة السلطة الاحتكارية للحزب الواحد والذى كان محكماً بالبداية الذى ينص على ان كل شخص يعتبر مذنبأ، ولكن ذلك لا يهم اذا كان الشخص مطيناً، وقد اشار السيد/ هافيل بجهود اليوروسي في تعزيز المؤسسات الديمقراطية ومضى قائلاً: "اثنى اتمنى لليوروسي ما اتمناه للمواطنين التشيكي ورفاقهم في الدول الاوروبية كونوا على أعلى درجة ممكنة من النجاح في اظهار الحقيقة لكي لا تكون الاعمال الرقابية أدوات لعدم الثقة بل لزيادة الثقة".

ان المناقشات بشأن دور الجهاز الاعلى للرقابة في عملية التمهيدية التي عقدت في وارسو، وايدت ايضاً لجنة عمل الشخصية المنبثقة عن الانتساي التي ترأسها المملكة المتحدة احدى الدول الاعضاء وعمل تلك اللجنة في اللقاء الذي عقد في القاهرة بالتزامن مع مؤتمر الانتساي الخامس عشر الذي عقد

وقد كان لتلك الكلمة وقع لدى كل من الرؤساء السابقين والحاليين لليوروسي السيد/ انغا بريت اهلينس من السويد، والسيد/ لوبيمير فولينيك جمهورية التشيك، وقد نوهت السيدة/ اهلينس باهمية استضافة براغ للمؤتمر، مشيرة الى الثورة المزدهرة لدولة التشيك وعملية الانتقال الناجحة والسليمة من النهج الديكتاتوري الى النهج الديمقراطي .

العليا للرقابة انه من الممكن لمثل تلك الهيئات ان تخرط الى حد كبير في المؤسسات التي تقوم بتنظيمها، وعليه فلا بد للأجهزة العليا للرقابة من اجراء الرقابة على تلك الهيئات وقد اوصى المؤتمر بأن تدرس تلك القضايا بشكل واسع من قبل اليوروسي، كما اوصى بزيادة العمل في ناحية أخرى وهي توسيع اشكال تنظيمات الخصخصة مثل المساعدة بين الدول والقطاع الخاص مع العلم بأن هذه الاشكال الجديدة والمتقدمة على سبيل المثال ان يتم توسيع نطاق الاعمال الخصخصة اصبحت تمثل تحديات جديدة بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة، واصبحت تبعاً لذلك تتطلب اساليب رقابية جديدة الرقابية على الخصخصة ليشمل الرقابة على دور المجموعات الاستشارية التي تشارك في اعمال الخصخصة وخاصة بالنسبة لدورها في تعزيز الموجدات، اما الجوانب الأخرى لعملية الخصخصة والتي يجب ان تخضع للرقابة فتشمل اوامرية ومقدار المساعدة المالية المقدمة من قبل الحكومة للمؤسسة التي تم خصخصتها ومدى تحقيق المشروعات التي تمت خصخصتها للأهداف الاجتماعية المرجوة ودرجة نجاح المشترى في الوفاء بالتزامات العقد.

الموضوع الثاني علاقة الأجهزة العليا للرقابة بالبرلمان، الرقابة الداخلية، القضاء ووسائل الاعلام:

وقد اتفقت الوفود ايضاً على انه من المفيد اجراء اعمال رقابية تسبق عملية بيع المؤسسة وكان هذا استجابة لامد التوصيات التي قدمت الى مؤتمر اليوروسي المنعقد في السويد عام ١٩٩٣، ١٩٩٢ التي تقضي بأنه: "يجب على الأجهزة العليا للرقابة ان تمارس الرقابة على اعمال الخصخصة حال ان يصبح ذلك ممكناً من الناحية الدستورية بما يحافظ على استقلاليتها وتمت التوصية كذلك بالعمل على زيادة التواصل ما بين الأجهزة العليا للرقابة والأجهزة الحكومية الأخرى المسئولة عن الخصخصة بالإضافة الى التوصية بضرورة متابعة الأجهزة العليا للرقابة للتغيرات المتعلقة بالقضايا ذات العلاقة كالأسواق العالمية والتي لها تأثير على الخصخصة.

وتمت الاشارة ايضاً الى ان خصخصة قطاع البنوك تمثل تحدياً للأجهزة العليا للرقابة ومع ذلك فهي امر هام جداً نظراً للدور الاساسي الذي تلعبه البنوك في الاقتصاد الكلي لامة دولية، وتمت التوصية بضرورة الحصول على معلومات عن البنك حيث ان ذلك هو مطلب اساسي لتنفيذ تلك الرقابة حتى وان كان من الصعب الحصول عليها احياناً.

اما مسألة الاختصاص القضائي فهي اكثر تعقيداً ذلك ان الأجهزة العليا للرقابة قد انشئت أساساً على انها محاكم محاسبات تتبنى هذه الوظيفة كجزء من مهامها الرقابية كل، وعم تزايد اعمال الخصخصة اصبح هناك تزايد في الهيئات المنظمه وخاصة في قطاع الخدمات العامة، وقد لاحظت الأجهزة بطي الرغب من ان هناك بعض الدول التي تفضل الوظيفة

وافق المؤتمر بالاجماع على عرض فرنسا لاستضافة المؤتمر القائم والذي سيعقد في باريس عام ١٩٩٩، وقد تم انتخاب عضوين جديدين للمجلس التنفيذي وهما استونيا والملكة المتحدة لينضما إلى أعضاء المجلس الحاليين، وهم الاجهزة العليا للرقابة في كل من السويد، وجمهورية التشيك، وفرنسا، وبولندا، وهولندا، وأسبانيا. أما العضوين السابقين وهما إيطاليا وبلغاريا فقد تم تقديم الشكر والتقدير لهما لجهودهما السابقة، وتم أيضاً انتخاب الاجهزة العليا للرقابة لكل من أيرلندا وتركيا كمدقين لليوروسي للثلاث سنوات القبلة وافق المؤتمر على بعض التعديلات على تشريعات اليوروسي كزيادة عدد أعضاء المجلس التنفيذي من ثمانية أعضاء إلى تسعه أعضاء وتم تبني التقارير المختلفة لسكرتير العام بالإضافة إلى موازنة الثلاث سنوات، كما تم في المؤتمر توزيع أحدث عدد من

مجلة اليوروسي .

ولمزيد من المعلومات حول مؤتمر اليوروسي يرجى الاتصال بالجهاز المستضيف للمؤتمر على العنوان التالي :

(Supreme Audit Office, Jankovocova
63,170 04 Prague 7 Czech Republic), or the
Eurosai General Secretariate (Tribunal De
Cuentas, Fuencarral, 81, E-28004 Madrid,
Spain.

الرقابية عن الدور القضائي للمحاكم التشريعية إلا أنه يوجد اجماع بأنه لابد لجميع الأجهزة العليا للرقابة من أن تهتم بهذا الجانب وخاصة فيما يتعلق بقضايا الفساد والفساد .

اما فيما يختص بالعلاقة بوسائل الاعلام فانها تتحدد من خلال وضع التقارير السنوية في متناول وسائل الاعلام وان كان ذلك يتم من خلال وسائل مختلفة، فمعظم الاجهزة العليا للرقابة على سبيل المثال تعقد مؤتمرات صحفية ويعرضها تنشر تقاريرها في الجريدة الرسمية والبعض الآخر يرسلون بتقاريرهم مباشرة الى وسائل الاعلام، وفي جميع الحالات يصبح التقرير السنوي في متناول الجمهور ويعتبر ذلك عاملاً في اسهام الجهاز الاعلى للرقابة في ترسیخ المجتمع الديمقراطي .

وبناءً على تلك المناقشات فقد توصلت الوفود الى التوصيات التالية :-

اولاً: يجب على الاجهزة العليا للرقابة ان تؤسس علاقات جيدة مع وحدات الرقابة الداخلية وان تخضع المعايير لاعمالها .

ثانياً: على الاجهزة العليا للرقابة العمل على تقوية علاقات الاتصال والتعاون مع السلطات القضائية المساعدة في منع واكتشاف الفساد، وقد تمت الاشارة الى انه لابد من ان تخصص اليوروسي المزيد من الدراسات لهذا الموضوع، واخيراً يجب ان تخطب تقارير الاجهزة العليا للرقابة الرأى العام من أجل اعلام دافعي الضرائب بكيفية صرف الاموال العامة .



ونفذ تمثل ٤٠ دولة عضو في اليوروسي يجتمعون لالتقاط صورة المؤتمر التقليدية

قضايا فنية أخرى :

إلى جانب المناقشات الفنية والتوصيات تناول المؤتمر أيضاً عدداً من الشئون الفنية المتعلقة بالبرامج المستمرة لليوروسي، وقد

الرقابة على نظام معاشات رعاية الطفل

بتلم / ستيفان ايفرسون، مدير مساعد بمكتب الرقابة الوطني السويدي

لقد بدأ تنفيذ نظام رعاية الطفل السويدي في عام ١٩٢٠ عندما انشئت دولة السويد الحديثة وكان الهدف منه بناء الدولة التي نحو تحقيق اهداف غير تلك المحددة له؟ كما يبين المقال بعض النتائج السلبية لهذا النظام والتي لم تظهر في البداية.

عناصر وهدف نظام علاوة المعيشة الاسرية
يتتألف هذا النظام من عنصرين اثنين : (١) الدفع من قبل أحد الوالدين (غير الراعي) إلى أحد الوالدين (الراعي للأطفال) ، (٢) الدفع من قبل الحكومة والهدف من الدفع ضمان ان الطفل الذي يعيش تحت رعاية أحد الوالدين يتلقى الدعم المالي الملزم والمعرف (بالراعي)، ان يتلقى معونه من الدولة عندما يمتنع بدفعه له الطرف الآخر (غير الراعي) وعندما يتختلف أحد الوالدين غير الراعي عن الوفاء بالتزامه فلابد من استخدام العنصر الثاني للنظام وهو دعم الدولة، وذلك لضمان ان الأطفال يتلقون على الأقل الحد الأدنى من الدعم المالي، وقد كشفت الاعمال الرقابية لمكتب الرقابة الوطني عن ان هذا الدعم المالي الزائدة لنظام رعاية الطفل في السويد والذي حل اداء نظام علاوة المعيشة الاسرية .

لقد تطور نظام المعيشة الاسرية بشكل تدريجي، وفي الوقت الحالي يحق لأحد الوالدين الذي يرعى طفلًا واحدًا أو أكثر والمعرف (بالراعي)، ان يتلقى معونه من الدولة عندما يمتنع بدفعه له الطرف الآخر (غير الراعي) والذي يكون ملزماً بدفع نفقة الطفل عن دفع تلك النفقة، أما لعدم رغبته في الدفع أو لعدم مقدرته على ذلك، ويصف هذا المقال تقويم مكتب الرقابة الوطني السويدي لهذا النظام والذي بنى على تقاريرنا لعام ١٩٩٥ بعنوان "الدفعات الزائدة لنظام رعاية الطفل في السويد" والذي حل اداء نظام علاوة المعيشة الاسرية .

نتائج الرقابة

عدم احتياج بعض المتقنين إلى الدعم الحكومي

يصرف الدعم المادي الحكومي إلى متقنين من يملكون الأموال الكافية لرعاية أطفالهم ونتيجة لفحص عينته من قبل مكتب الرقابة الوطني تبين أن في (٣٨٪) من الحالات وفي مختلف الأشهر كان الوالدان يملكان المال الكافي لتلبية احتياجات أطفالهما، ومع ذلك فقد بلغ متوسط الدعم الذي صرف للوالدين الراغعين ٤٦٥ كرون للشهر الواحد، وقد قدر اتفاق الحكومة على مثل ذلك الدعم بـ ٧٤ مليون كرون في السنة (أي ما يعادل ١١٢ مليون دولار).

وتبين لمكتب الرقابة الوطني أيضًا فيما يتعلق بالحالات التي يكون الوالدان فيها قادرين على دعم أطفالهما ان مستوى الدعم الحكومي الذي يصرف للمتقنين من نوع الدخول العالية يكون أعلى من ذلك الذي يصرف للمتقنين من نوع الدخول المنخفض

المنهجية المستخدمة في الرقابة على نظام الرعاية الاجتماعية

لقد جاء تنفيذ اعمال الرقابة كجزء من الجهود الكبيرة لمكتب الرقابة الوطني السويدي والرامية إلى فحص جميع مokinات نظام الرعاية الاجتماعية بما في ذلك التأمين الاجتماعي، وفي أبريل ١٩٩٥ قام المراقب العام السيد / انغا سبرت اهليناس ومساعد المراقب العام السيد / جيرت جونسون بنشر مقال في هذه المجلة حول المنهجية الجديدة لفحص نظام التأمين الاجتماعي .

ويختصار فإن منهجية معاشات رعاية الطفل قد صممت من أجل التتحقق مما إذا كان نظام علاوة المعيشة الاسرية يحقق أهدافه الramية إلى تحقيق الفائد لجميع الأطراف المنتفعه سواء على مستوى الفرد أو المجتمع ككل، وبالتحديد فقد صممت

المنهجية للإجابة على الأسئلة التالية: هل صرف المبالغ الحقيقة إلى المستهدين المستحقين؟ وهل تحصل الحكومة والبرلمان على مربود لما يقدمه في هذا المجال؟ وهل من المحتمل ان يكون

المقدمة طالما ان علاوة المعيشة مستمرة، والحكومة موقف ضعيف لأن علاوة المعيشة في الأساس محددة من قبل كلا الوالدين، وكذلك من قبل محامي او وكالة خدمات اجتماعية محلية او بقرار محكمة، والمشكلة تكمن في انه لا يوجد لأحد من تلك الاطراف اي مصلحة في البقاء على علاوة المعيشة منخفضه والتي ترتبط بمستوى الدعم الحكومي وهذا الامر ينطبق على جميع الحالات التي تكون فيها علاوة المعيشة اقل من المستويات التي ضمنتها الدولة مما يسمى عدم الفعالية .

عدم دقة القانون يؤدي إلى نفقات غير ضرورية
ان بعض النصوص القانونية التي يتضمنها قانون علاوة المعيشة الاسرية على سبيل المثال المتعلقة بالمراجعة، الابطال، والامتيازات من الممكن ان تؤدي الى زيادة في الإنفاق الحكومي لم تكن في الحسبان، وتواجه وكالات الخدمات الاجتماعية الحكومية المحلية صعوبة كبيرة في تطبيق المادة القانونية المتعلقة بتقديم ادلة الاثبات حيث تنص تلك المادة على انه يحق للوكالة المطيبة ان ترفض دفع الدعم الحكومي اذا ثبت لها بصورة مؤكدة ان دعم الطفل المنصوص عليه هو اقل مما يستطيع المقدم قد دفعت على اساس اتفاقيات الرعاية الابوية التي تصل الى عشر سنوات من العمر، وفي الحقيقة وحسب ما ادى به موظفو مكتب التأمين الاجتماعي فان مستويات علاوات المعيشة لم يجب ان يدفع والتي تجعل النص القانوني قابلاً للتطبيق .

ويعتبر نظام علاوة المعيشة الاسرية نظاماً معقداً والسبب تغير في بعض الحالات في (١٨) سنة ونتيجة لذلك اصبح هناك تفاوتاً كبيراً مابين العائدات التي توفرها الدولة والدعم الذي يوفره الوالدان، وتبعاً لذلك فان المعونات التي دفعت لهذا الفرض قد ازدادت بشكل غير متناسب .

وتبيّن لكتاب الرقابة الوطني ايضاً ان هناك تناقضات مابين تطبيق كل ذلك ادى الى محصلة تختلف تماماً عما قصدته المشرع كما ان ادارة مزدوج تلك الانظمة والقوانين المختلفة والمعقدة ادى الى زيادة الإنفاق الحكومي .

ترويـر بعض المـلتـقـين للمـعـلومـاتـ المـتـعلـقـةـ بـايـرادـاتـهـمـ وـاماـكـنـ اـقامـتـهـ
التنوع الاكثر شيوعاً من الناس من يتقنون المعونه المالية وهم غير مقلعين لها هما: الملتقطون الذين ينجزون المعلومات المتعلقة باوضاعهم المالية والمتحققون الذين ينجزون المعلومات المتعلقة بزيادة الإنفاق نتيجة ربط المعونة الاضافية بعلاوة المعيشة، يؤدي ربط المعونة الاضافية بعلاوة المعيشة الى زيادة الدفعات بما كان اقامتهم .

ويبلغ متوسط الدعم المالي لفئة الدخل العالى (٨٢٤) كرون للشهر الواحد فى حين يبلغ متوسط الدعم المالي لفئة الدخل المنخفض (٢٦٤) كرون للشهر الواحد، وعليه قد اختلف الهدف من توزيع هذه المعونه تماماً عما قصدته المشرع .

واما الاسر التي ادخلت اما او ابا جديداً عن طريق الزواج فانه نتيجة لاتحاد دخليين معاً أصبحت تلقى مستوى أعلى من الدعم الحكومي من تلك التي تتألف من احد الوالدين فقط، ومن نتائج عينة مكتب الرقابة الوطنى تبين ان الاسره المؤلفه من احد الوالدين فقط قد تلقت (٨٧) كرون زيادة للطفل الواحد، ومع ذلك

فهذا لايعوض الفرق في الدخل، فمعدل الدخل الشهري للاسر التي تضم الوالدين معاً هو (٢٥،١٠٠) كرون للشهر الواحد فى حين يبلغ معدل الدخل الشهري للاسر التي تضم احد الوالدين فقط هو (١٠،٧٠٠) كرون للشهر الواحد .

عدم اجراء المراجعة الكافية لمستويات دعم الطفل
ومن نتائج الرقابة تبين ايضاً ان النظام يوفر تعويضات اكثراً مما يجب وذلك نتيجة لعدم اجراء المراجعة الكافية لمستويات دعم الطفل، وبالرجوع الى ملفات حالات فردية تبين ان الدفعات المقدمة قد دفعت على اساس اتفاقيات الرعاية الابوية التي تصل الى عشر سنوات من العمر، وفي الحقيقة وحسب ما ادى به موظفو مكتب التأمين الاجتماعي فان مستويات علاوات المعيشة لم يجب ان يدفع والتي تجعل النص القانوني قابلاً للتطبيق .

ويعتبر نظام علاوة المعيشة الاسرية نظاماً معقداً والسبب تغير في بعض الحالات في (١٨) سنة ونتيجة لذلك اصبح هناك تفاوتاً كبيراً مابين العائدات التي توفرها الدولة والدعم الذي يوفره الوالدان، وتبعاً لذلك فان المعونات التي دفعت لهذا الفرض قد ازدادت بشكل غير متناسب .

وتبيّن لكتاب الرقابة الوطني ايضاً ان هناك تناقضات مابين تطبيق مبدأ العمل او لا (اي المبدأ القائل بأنه من الافضل لك ان تعمل عن ان تلقي معونة الدولة) والقانون بالنسبة للحالات التي تتحسن فيها الظروف المالية لاحد الوالدين (غير الراعي) الى الحد الذي يجعله يوافق على زيادة الدفعات، اذ ان القوانين تنص على ان الباء الملزمين بدفع نفقة المعيشة يجب عليهم في بعض الظروف ان يقدموا (١٠٠٪) من مصادرهم المالية الزائدة .

زيادة الإنفاق نتيجة ربط المعونة الاضافية بعلاوة المعيشة، يؤدي ربط المعونة الاضافية بعلاوة المعيشة الى زيادة الدفعات بما كان اقامتهم .

ومن خلال المقابلات التي اجريت في مكتب التأمين الاجتماعي غير مكان اقامته فمثل ذلك التزيف يزيد دخل الاسرة بما يقارب من ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ كرون في الشهر الواحد .

تبين لمكتب الرقابة الوطني بان الاشخاص الذين يزورون المعلومات المتعلقة بايراداتهم والذين يخطرون المكتب عن اية زيادة وقد عززت نتائج مثل هذا التحليل الدافع لدى مكتب الرقابة لدراسة الانواع المختلفة للاستغلال والمتعلقة بتزوير المعلومات المزمن بدفع معونة الطفل، ونتيجة لذلك قد تدفع الدولة معونات اضافية اعلى مما هو مطلوب، وللتقويم مدى مثل هذه التجاوزات قام المكتب بإجراء تحقيق في بلدة صناعية في وسط السويد وتمت مقارنة بيانات الـ ٢٥ ملف في عام ١٩٩٣ مع البيانات المتوفرة لدى سلطات الضريبة، وتبين نتيجة لذلك ان الاشخاص المعنيون قد ادلوا ببيانات تفيد بأنهم يتلقون مبالغ اقل بما يزيد عن ٨٪ في المتوسط مما هو عليه الحال في الواقع، وقد قام مكتب الرقابة الوطني بتصميم نموذج الكتروني بنى على هذه المعلومات حيث تبين انه اذا ما كان مثل ذلك السلوك ينطبق على جميع السويديين فستضطر الدولة الى دفع مليون كرون سويدي زيادة في كل سنة، الا انه مع ذلك يجب ان يدرس هذا الرقم مع اخذ الحذر بان النموذج لم يكن على اساس بيانات من جميع احياء الدولة .

تصدر توصيات اكثر وضوحاً حول الكيفية التي من خلالها تستطيع الوكالات المحلية ان تراجع تلك البيانات، وهناك شكوك لدى الوكالات المحلية بشأن مدى ملائمة وشرعية مثل تلك المراجعات .

وقد يزيف المثليون في بعض الاحيان المعلومات المتعلقة باماكن اقامتهم، حيث اكتشف مكتب الرقابة ذلك من خلال المقابلات التي قام باجرائها ومن خلال الوثائق الداخلية للوكالات المحلية المنتشرة في جميع احياء الدولة، ولم يكن في استطاعة المكتب تحديد مدى التزوير في المعلومات لأن ذلك من وجهة نظرنا سوف يحتاج الى عمل ميداني تجريبي معقد، وعموماً عن ذلك قام المكتب بتصميم نموذج بسيط بين الارضاع المالية لاشكال مختلفة من الاسر، وقد اظهر النموذج ان اشكالاً مختلفة من الاسر قريبة من او دون مستوى الاهلية للحصول على معونة الدولة وان الدخول الزائدة لهؤلاء ترتفع بشكل كبير عندما يسعون الى زيادة رواتبهم الشهرية عن طريق العمل، وهذا الامر ينطبق بصورة خاصة على الاسر التي تقع ضمن فئة الدخل المتوسط وفي بعض الحالات قد تكون التأثيرات الهامشية اعلى من ١٠٠٪ وعلاوة على ذلك فقد تبين لمكتب الرقابة الوطني بان بعض الزوجين يزورون مواردهم المالية بصورة فعلية من خلال اتفاقيات وهمية .

وبناء على التقرير الرقابي بدأت الحكومة بإجراء التغييرات التي من الممكن ان تسهم في زيادة فاعلية نظام علاوة المعيشة الاسرية، واحد اهدافها هو تخفيض التأثيرات الهامشية على وقد اجرى المكتب حساباً تفصيلياً للمبلغ الذي تحصل عليه الاشكال المختلفة من الاسر من جراء ادانتها بمعلومات مزيفة تفيد بان احد الوالدين قد انفصل عن الآخر او ان احدهما قد

الاباء الملزمين بدفع معونة الطفل، ومن المتوقع ان يقدم اقتراحاً
بهذا الشأن في بداية عام ١٩٩٦.

بالاضافة الى ذلك سيقوم مكتب الرقابة الوطني باعداد تقرير
حول علاوات الاسكان في اواخر عام ١٩٩٦. وسيتم اصدار
نسخة خاصة باللغة الانجليزية وسوف يتضمن التقرير امثاله على
الاساليب المتبعة بحيث يمكن لایة هيئة رقابية اخرى ان
تستخدمها في مراجعة انظمة التأمين الاجتماعي، وربما تم نتيجة
لذلك تحقيق وفر بما يقارب ٢٠٪ من النفقات على مثل ذلك النظام

ولتزيد من المعلومات يرجى مراسلة المؤلف على العنوان التالي :

National Audit Bureau P.O45070, S-10430,
Stockholm, Sweden.

ابعاد الرقابة على الابيرادات

بقلم / رام بابونيسال المراقب العام، نيبال

تنس العناية التي توليهما الى الرقابة على الانفاق و يجب ان تشمل هذه الرقابة كل من التقدير والتحصيل على حد سواء ويجب ان تمنع الاجهزة العليا للرقابة صلاحية الوصول الى جميع المستندات المالية بما في ذلك ملفات التقدير الضريبي الفردية ويجب على الاجهزة العليا للرقابة ايضا ان تفحص مدى فاعلية تحصيل الضريبة وان تقترح التحسينات في الاجراءات للوائح الحكومية المعنية اذا ماتطلب الامر ذلك .

اما ما يعرف "بالميثاق العظيم للانتوساي" وهو اعلان ليما بشأن المبادئ الاساسية للرقابة على الاموال العامة والذي اقر عاليما لحقوق المواطنين في التقرير بشأن استخدام المال العام فالمراقب يفحص مدى دقة ومصداقية المعلومات المتعلقة بالمال العام بالاضافة الى فحصه لدى كفامة وفعالية اجراءات السياسة المتعلقة باستخدام المال العام .

تطور الرقابة على الابيرادات:
لقد دأبت الانتوساي ومجموعات العمل الاقليمية المنشطة عنها ولعدة سنوات على تقديم التوصيات بشأن توسيع وشمولية نطاق الرقابة على الابيرادات، وقد كان تلك التوصيات اثرا هاما على تطور المنهجيات المتعلقة باعمال الرقابة على الابيرادات .

ومع مطلع عام ١٩٥٩ وفي المؤتمر الثالث للانتوساي الذي عقد في ريو دي جانيرو، قدمت الانتوساي توصية تتضىء بالا يقتصر دور الاجهزة العليا للرقابة على مقارنة الابيرادات المحصلة مع الحسابات المقدمة من قبل المحصلين، ولكن يجب على تلك الاجهزة ايضا ان تفحص ما اذا كانت دفعات الضريبة مطابقة للقانون، كما اوصى المؤتمر كذلك بان على الاجهزة العليا للرقابة ان تتحقق في نهاية كل سنة مالية ما اذا كان قد تم الالتزام بتقديرات الموازنة، وفي حالة عدم تحقيق الابيرادات للهدف المتفق عليه من قبل سلطات الضرائب حول دافعي الضريبة .

اهداف الرقابة ونطاقها:
ذلك ناتج عن اهمال في التحصيل او خطأ في التقدير الاصلي .

وفي عام ١٩٧٤ وفي المؤتمر الثامن للانتوساي الذي عقد في مدريد اوصت الوفود ان تمارس الاجهزة العليا للرقابة اوسع رقابة مكنته على عملية جمع الابيرادات وان تولي ذلك الجانب الساربة وتحقيق من مصداقية القوائم المالية وتقيم فعالية

الإيراد، وتتوفر أيضاً أساس التقدير الكلى لفعالية إدارة الإيرادات.

اجرامات الضبط والمراقبة، بالإضافة إلى ذلك فهي تسعى للحصول على تكيد بشأن القضايا المختلفة ذات العلاقة بالخطيط، والإدارة، والتحصيل، والمراقبة، وتقيم اثر سياسة الإيرادات، وتحدد الاجرامات الكفيلة بتفعيل الانظمة الادارية وتقيم أيضاً كفاءة سلطات الضرائب في حماية مصلحة دافع الضرائب، فتكتشف حالات التضليل في التقدير والتآخر في التحصيل وسوء تفسير القوانين واتباع منهج غير متكافئ في تحليل المقدرة الضريبية للأشخاص الخاضعين للضريبة وحالات السماح بتخفيضات واعفاءات وإدراكاً بأن سياسة الإيرادات يجب أن توازن دائماً مابين الانظمة الجيدة للضريبة وواقع الاقتصاد الوطني، فمن الضروري أيضاً تقييم فعالية الاجرامات للوصول إلى نتائج معقولة بشأن الفعالية الكلية لإدارة الإيرادات.

واقعية ودقة السجلات:

تعتمد واقعية تقييمات الإيرادات على مدى ملائمة ودقة سجلات دافعي الضرائب، وصفقاتهم، وديونهم المستحقة، ومتاخراتهم، ويقوم المدققون في العادة بفحص مدى دقة واقعية تلك السجلات كجزء من اختبارات الالتزام التي يقومون بتنفيذها، كما ان المعلومات التي يقومون بجمعها بناء على مراجعتهم لسجلات دافعي الضرائب تساعدهم أيضاً في تقييم اثر سياسة الإيرادات وكفاءة إدارتها وفي كثير من الحالات تساعدهم الاعمال الرقابية التي يقومون باستخدامها لوقائع تمت ملاحظتها خلال فحصهم لتلك السجلات.

التقدير، الجمع، ومحاسبة الإيرادات،
ان أحد اهم اهداف إدارة الإيرادات هو تحصيل الإيرادات الضريبية في الوقت المناسب، سواء قدرت من قبل سلطة الضرائب او عن طريق التقدير الذاتي لدفع الضريبة، ولابد للمدقق ان يحدد ما اذا كانت المعلومات المقدمة من قبل دافع الضريبة والتي تشكل الاساس لدفع الضريبة كاملة ودقيقة وملائمة، وان المستندات المؤيدة قد فحصت وقدرت ودققت بعناية كبيرة وان اساليب حساب الضرائب واساليب العمل صحيحة ومدعمة بالاثباتات الكافية والمعقوله، وان التخفيضات والاعفاءات الممنوعة قد نفذت بموجب القوانين والتنظيمات المعمول بها وان المبالغ المقدرة قد تم التتحقق منها في الوقت المناسب وتم محاسبتها بشكل صحيح.

ومن بين المخرجات الشائعة التي يتم في العادة ملاحظاتها خلال مراجعة التقدير والتحصيل ومحاسبة الإيرادات الضريبية مايلي : عدم توحيد معايير التقدير ، الاموال في الحصول على المستندات المؤيدة، عدم توافر الاهتمام الكافي، وعدم الواقعية فيما يتعلق بالاحفاظ على المستندات المحاسبية، الاستجواب غير الملائم حول الصفقات الخاضعة للضريبة، التأخر في تحصيل وتقدير المبالغ، والمصروفات غير القانونية .

بعد الرقابة على الإيرادات،
تشمل الرقابة على الإيرادات مدى واسعاً من القضايا حيث تشتمل على التحقق من المطابقة مع تشريعات الإيرادات وتقيم مدى الدقة، والصلاحية، والواقعية فيما يتعلق بـ تقييمات الإيرادات والتحصيل وتقيم الفعالية والكافأة والاثر الاجتماعي الاقتصادي لإدارة الإيرادات وسياساتها .

اختبار الالتزام،
لاتستطيع الحكومات الديمقراطية ان تجمع اموالاً من الشعب دون سلطة قانونية محددة، وتحدد قوانين الإيرادات الاجرامات التي يجب اتباعها في تقييم وتحصيل الإيرادات بالإضافة الى النسب الضريبية، والرسوم، وطبيعة و مدى الاعفاءات الضريبية وحقوق وواجبات دافعي الضرائب وسلطة الإيرادات، وعند تنفيذ اختبار الالتزام على المدقق ان يفحص مدى كفاءة الاجراء المتبني من قبل سلطة الإيرادات في جمع المعلومات و مدى دقة اسلوب التقدير للتتأكد من ان الاجراءات والاساليب المتبعة تتفق مع القانون، اما فيما يتعلق بالكافأة فعلى المدقق ان يقوم بفحص عينه من الصفقات اذا عين الاعتبار بعض المعايير كالمبلغ، طبيعة الصفقة، والخطورة المراقبة لعملية التقدير .

ويساعد فحص المطابقة المدقق في الحصول على معلومات مفيدة بشأن كفاءة العمليات او اية تجاوزات قد تحدث في مكاتب

استخدامها كأداة لحران اهداف اجتماعية اقتصادية معينة مثل تخفيف التباين في الدخل، والسيطرة على مستويات اسعار البضائع وتنظيم تدفق الموارد للقطاعات ذات الاولوية للتنمية الاقتصادية، واصن المشاركون في المؤتمر ايضاً بان تشتمل الرقابة على مراجعة للنظام المستخدم من قبل الحكومة في متابعة تحقيق مثل تلك الاهداف .

ويمكن القول انه من الصعب تحديد خطوات لتقدير اثر سياسة الابيرادات ولكن يمكن للمدقق ان يستخلص النتائج المتعلقة بفعالية سياسة الاجراءات من خلال المتابعة الدقيقة للتغير في الانتاج، والاستثمار، والتوزيع، والتطور في جمع الابيرادات، فعلى سبيل المثال بدأت الحكومات في الدول النامية بالسماح بانواع مختلفة من الاعفاءات والتخفيضات بهدف تطوير الانشطة الاقتصادية، ولابد للمدقق من فحص الانظمة المصممة لضمان تطبيق مثل تلك الاجراءات التطويرية، واذا امكن ايضاً مقارنة اداء المؤسسات التجارية خلال وبعد فترة الاعفاء .

تقدير الفعالية والمساءلة :
ان التنسيق بين السلطات المختلفة المسئولة عن ادارة الابيرادات يعتبر من الامور الحاسمة في تفعيل عملية تحصيل الابيرادات، كما ان الكفاءة في تبادل المعلومات المتعلقة بصفقات دافع الضرائب بين مختلف سلطات الابيرادات تساعده في تحديد القيمة الصحيحة للدخل الخاضع للضريبة، وتتوفر تكيداً هاماً فيما يتعلق بدقة السجلات، ومن اجل تقدير كفاءة مثل هذا التنسيق وتبادل المعلومات، على المدقق ان يقارن ما بين المعلومات التي يتسللها من مصادر مختلفة مع المعلومات المدونة من قبل دافع الضريبة حيث ان مثل تلك المقارنة تساعده على تحديد مواطن الفساد والخلل في تدفق المعلومات بين سلطات الموارد، وعلى المدقق ان يتتبه لاحتمالية فشل الوسائل الادارية في نقل المعلومات الهامة حول الصيغات الخاضعة للضريبة .

واخيراً على المدقق ان يقوم ايضاً مدي كفاءة تنفيذ الخدمات المختلفة المتعلقة بادارة الابيرادات مثل تحصيل الضرائب، المستحقات، المتأخرات، وعليه ان يتخد القرار بشأن اي خلاف يطرأ .

خلاصة

ليس التدقيق الفعال للابيرادات بديلاً عن الادارة الفعالة لها، وبعله فلابد ان يتتأكد المدقق من ان السلطة المسئولة عن الابيرادات تلتزم بتطبيق روح القانون وتجنب الفش والخطأ الى اقصى حد ممكن، كما ان المعرفة الكافية بالقوانين والأنظمة المالية هي عنصر اساسى في الرقابة على الابيرادات، ويجب ان يكون باستطاعة المدققين فحص وتقدير الحالات المتضاربة، وعلوه على ذلك فان مقدرة المدقق واهليته من الممكن ان تبني وتطور من خلال استمرارية خطط البحث والتطوير المهني، ويجب ان يتم اعطاء عناية كافية لتحسين الخبرة الفنية لمدققى الابيرادات .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالمؤلف على العنوان التالي :
Office of the Auditor General of Nepal,
Barbar Mahal, Kathmandu, Nepal.

تقدير الاثر الاجتماعي الاقتصادي للابيرادات :
تعتبر ادارة الابيرادات عنصراً هاماً من عناصر استراتيجية التنمية الوطنية للدولة، ويتم تحصيل الموارد المختلفة عن طريق الابيرادات الضريبية وغير الضريبية وذلك من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويتم تحديد الاهداف من خلال قوانين الابيرادات او من خلال المذكرات التفسيرية لهذه القوانين ومن الاهداف المعروفة لتحسين سياسة الابيرادات ضمان (ا) العدالة (ب) المنافسة (ج) السهولة (د) الاتساق (ه) المصداقية، كما ان تقدير الاثر الاجتماعي الاقتصادي لسياسة الابيرادات اصبح في السنوات الاخيرة مظهراً من مظاهر الرقابة على الابيرادات .

ويقوم المدقق بتقويم كفاءة وفعالية اجراءات تحصيل الابيرادات التي تقوم بها الحكومة، وقد لا يكون التقويم بمثابة تحليل تفصيلي للسياسة، الا انه مع ذلك يجب ان يحدد ويوفر معلومات ملائمة لدعم تقويم وتحليل الاجراءات الحكومية .

وقد قرر مؤتمر الاسوسى لعام ١٩٨٨ على انه الى جانب استخدام الضريبة كوسيلة لزيادة الابيرادات فمن الممكن ايضاً

نبذة رقابية: محكمة الحسابات البرازيلية

ملحوظة من المحرر لقد بنيت النبذة الرقابية التالية على نشرة خاصة اعدت من قبل محكمة الحسابات البرازيلية .

تقوم محكمة الحسابات البرازيلية بمهمة دستورية تتمثل في الصالحيات :

مساعدة الهيئة التشريعية الوطنية في الرقابة على اعمال الحكومة من اجل تنفيذ المهام الملقاة على عاتقها، تستقبل محكمة الاتحادية والتحقق من الاستخدام المنظم والسليم للمال العام، الحسابات القوائم المالية المرفوعة اليها من قبل الهيئات التي هي مسؤولة ايضاً عن التدقيق الخارجي للدولة ووكالاتها في تخضع لرقابتها وتقوم بتحليل قانونية واقتصادية وفعالية الفروع الثلاثة للحكومة .

محنة تاريخية :

لقد تأسست محكمة الحسابات البرازيلية عندما تأسست ولحكمة الحسابات علاقات وارتباطات مع مختلف القطاعات الجمهورية في عام 1890 وكانت في الاساس تقوم بمهام وفحص وكهيئة استشارية تقديم الحكم رأياً مسبقاً بشأن الحسابات ومراجعة واصدار الحكم بشأن جميع العمليات المتعلقة بالايرادات المقدمة سنوياً من قبل الرئيس الى الهيئة التشريعية، وستجيب والمصروفات الوطنية مستخدمة في ذلك نظام الفحص السابق بازولوية الى اية طلبات تتقدم بها الهيئة التشريعية او عملائها وقد منع دستور عام 1891 محكمة الحسابات صلاحية التاكم من فيما يتعلق بالأنشطة الرقابية، بالإضافة الى ذلك فهي تأخذ دور شرعية حسابات الايرادات والمصروفات قبل رفعها الى الهيئة المحقق في الشكاوى المرفوعة ضد موظفي الدولة وتعطى لاي مواطن او حزب سياسي او نقابة او اي مؤسسة مدنية الحق في التشريعية الوطنية .

وبعد مضي فترة من الزمن منحت محكمة الحسابات البرازيلية الاعلان عن اي تجاوزات او مخالفات للقوانين والأنظمة التي سلطة مراقبة تطبيق الموازنات العامة للدولة وتبثة نماذج تحدث في الحكومة تقوم بعد ذلك بمتابعة مثل تلك المخالفات او التسجيلات الاولية للمصروفات، والعقود واجازة حسابات التجاوزات .

الاشخاص المسؤولين عن الاموال والممتلكات العامة للدولة قبل وتمارس محكمة الحسابات الرقابة على اكثر من 800 هيئة تشتمل ٤٠٪ منها على هيئات عامة، مؤسسات، ومؤسسات تجارية رفعها الى الهيئة التشريعية .

وفي نهاية الامر اخضعت اجراءات التدقيق المالي وتدقيق الموازنات ملوكه من قبل الدولة، واما الـ ٦٠٪ الباقي فهي موارد اتحادية لاصلاح شامل، وتم تطوير نظام الرقابة الخارجية من قبل الهيئة للحكومات في الاقاليم المحلية الفيدرالية .

التشريعية وبمساعدة محكمة الحسابات، وقد حافظت الهيئة

التنفيذية على نظام الرقابة بهدف زيادة فعالية الرقابة الخارجية صلاحية فرض العقوبة

ويعهد الى محكمة الحسابات مسؤولية الرقابة المالية على حسابات تعتبر الوظيفة القضائية واحدة من اهم الوظائف الاساسية للجهاز الاعلى للرقابة، ولحكمة الحسابات سلطة اصدار الحكم الفروع الثلاثة للحكومة .

واخيراً فقد عزز دستور عام 1988 سلطة وصلاحية محكمة بشأن محاسبة اي مدير او موظف مسئول عن ممتلكات عامه، الحسابات بشكل كبير، ومن اجل مساعدة السلطة التشريعية وكذلك محاسبة اي شخص مسئول عن اي غش او اختلاس بشكل افضل فقد وسعت صلاحية المحكمة لتشمل رقابة الاداء للعام العام او اي مخالفات اخرى قد تسبب خسارة للخزينة ورقابة الملكية للفروع الثلاثة للحكومة بالإضافة الى المؤسسات العامة ومع ان مكتب الرقابة لا يتبع الفرع القضائي للحكومة، الا ان الدستور الفيدرالي قد منع محكمة الحسابات سلطة خاصة لاصدار الحكم بشأن محاسبة اي مدير او مسئول عن قيم

ويمثلات عامه وهي صلاحية قضائية دقيقة ومتمنزة عن انشاء مركز جديد للتدريب .
ويتوقع لمكتب التدريب ان يقدم في عام ١٩٩٦ حوالي ١٤٠ برنامجاً تدريبياً للمدققين والموظفين الاداريين وتساهم المحكمة
اما الدور الجزائي لمحكمة الحسابات فيشتمل على تطبيق برامجاً تدريبياً للمدققين والموظفين الاداريين وتساهم المحكمة
العقوبات بحق اولئك المتورطين في قضايا اتفاق غير شرعي ايضاً في تدريب ٢٥ مدققاً في مجال تقويم البرامج العامه .
وفي عام ١٩٩٠ عندما بدأت البرازيل تنفيذ برنامج الخصخصة وحسابات مخالفة للأنظمة والقوانين، وقد لانتصر العقوبة المفروضه على رد المبالغ فقط بل ربما اشتملت ايضاً على التعويض عن الخسائر الناجمة ايضاً ، وقد تشتمل العقوبة على العزل المؤقت من الوظيفة ومصادرة ممتلكات المتهمين الذين يثبت ادانتهم، وعلوة على ذلك فان فرض مثل تلك العقوبات لايعنى من تطبيق العقوبات الجنائية من قبل السلطات المختصة في الفرع القضائي .

التنظيم :

ينظرنا لابراهاها بيان الرقابة الحديثة على الادارة العامه تشتمل على مدى اوسع من المهام مما كان عليه في الماضي فقد تبنت المحكمة سياسة المشاركة الاكثر فاعلية في الاحداث الدولية وفي انشطة واجان الانترنت والاولاسيفس، وقد تبين لمحكمة الحسابات واجماع الاجهزة العليا للرقابة في مختلف انحاء العالم، ان الرقابة على الادارة العامه لاتعني فقط ضمان سلامه استخدام الوارد العامه ولكنها تعنى ايضاً اعطاء عناية لبعض النواحي مثل البيئة، تكنولوجيا المعلومات، الصحه والتعليم، البنية التحتية، والبرامج العامه الأخرى .
ولمزيد من المعلومات عن محكمة الحسابات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

Tribunal de Contas Da Uniao, Seto Sul de
Administracao Federal Sul BR-70042-900
Braslia Df, Brazil.

والمحكمة ايضاً مجلس تحقيق متخصص ومستقل، ووظائفه الأساسية هي حماية النظام القضائي ومراجعة احكام المحكمة وابداء الرأي بشأن جميع الموضوعات التي تعرض على المحكمة للتداول وكذلك دعاوى الاستئناف الحالية .

اتجاهات جديدة في الرقابة الحكومية :

مع ان الحكم بشأن حسابات الهيئات العامه تعتبر الوظيفة الأساسية للمحكمة الا ان اعمال رقابة الاداء قد بدأت منذ عام ١٩٩٠ كما ان زيادة التركيز من قبل الادارة العامه على جوانب الاقتصاد والكتافة والفعالية قد اسهمت الى حد كبير في حدوث تغيير في عمليات محكمة الحسابات بالاضافة الى ذلك فان الحاجة الى ادخال تقييمات رقابية جديدة قد دعت المكتب الى

تقارير منشورة

اصدرت محكمة الرقابة الهولندية دليلاً معدلاً حول الاعمال الرقابية النظامية، فقد دعت التغييرات في التشريعات محكمة الحسابات الى تعديل الاوائل المتعلقة بهذا الجانب من الادارة المالية ومن اجل ادخال التجارب والخبرات الحديثة فقد حدث الدليل واصدر على شكل وثيقة متميزة ، وقد احتوى الدليل على ابواب اشتملت على وصف للجوانب الرئيسية للاعمال الرقابية النظامية السنوية للحكومة المركزية، ومحصلة الاراء حول البيانات المالية والاسباب الناظمة والرقابية للادارة المالية.(الرقابة النظامية التي تتضمن كجزء من رقابة الاداء لم يتم بحثها في هذا الدليل، الا انه يمكن في حالات كثيرة تطبيق معايير ومبادئ مشابهة) وقد تم في ابواب هذا الدليل بحث الموضوعات التالية : الاعمال الرقابية النظامية، الاعمال الرقابية المتعلقة بالادارة المالية، تدقيق القوائم المالية، المعرفات، الاسلوب الرقابي، المراجعة ، الاجراءات، القوائم المالية للحكومة المركزية والهيئات الحكومية .

والحصول على نسخة باللغة الانجليزية يرجى الاتصال بمحكمة الرقابة الهولندية على العنوان التالي :
Netherland Court of Audit, Algemene Rekenkamer, Management and International Affairs Division, P.O. Box 20015, 2500 EA The Hague, Netherlands Fax: 3170-3424411

تزايادت في الاونة الاخيرة، حاجة الدوائر والوكالات الى استخدام نظام الحفظ الالكتروني للمعلومات، فالتتعامل مع البيانات الكتروني بدلاً من الوثائق الورقية التقليدية، يمثل تحديات بالنسبة لهؤلاء المسؤولين عن تطوير ومتابعة الأنظمة الرقابية الخاصة بالتأكد من مصداقية المعلومات، ولما جهة تلك التحديات، فقد قام المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين بتشكيل فريق بحث للقيام بالمراجعة للقضايا الرقابية، وتوفير دراسة

تعنى مؤسسة كونراد ادينور بتعزيز اواصر الديمقراطية وحقوق الانسان في مختلف انحاء العالم، كما ان تسهيل سبل الحوار بشأن اطار العمل السياسي والتشريعي والاقتصادي والاجتماعي في النول المعنية، وتشجيع تبادل الخبرات على الصعيد الدولي، اصبحت من اولويات عملها، وكجزء من هذا الجهد فقد اصدرت حديثاً نشرة بعنوان "الرقابة المالية في ظل الديمقراطية" تحت اشراف جوزيف ثيسينغ وليهيلم هوفميستير، وفي مقدمة النشرة اشار السيد/ ليهيلم هوفميستير الى ان الرقابة المالية هي مبدأ اساسى للنهج الديمقراطي الذى ينبثق عن الشعب، وعلى الرغم من انه قد لا يكون من السهل تحديدها وتنفيذها الا انها تظل عنصراً أساسياً للديمقراطية الفعالة، وقد عرض الكتاب الذى ضم مجموعة اوراق علمية لخبراء المان معروفين، تصورات مختلفة بشأن تطوير وتطبيق انظمة الرقابة المالية والتي تشتمل على الموازنة والمحاسبة والرقابة، بالإضافة الى التقاضي والقرارات التشريعية، أما المقالات فقد اشتملت على تعريف للرقابة المالية ووصف لمهام واختصاصات محاكم الرقابة ومرتبتها التشريعية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات، واستعرضت كذلك بعض التقاضايا المتعلقة بالرقابة المالية في المانيا في الوقت الحالى، واشتمل الكتاب على مقالات بقلم / هينز غونتر سافلبيرغ رئيس سابق متخصص لمحكمة الرقابة الفيدرالية ورئيس سابق للانتوساى، واغبرت كالتينباخ (الحاائز على جائزة ساتس للانتوساى عن مقال نشر سابقاً في هذه المجلة) والكتاب متوفراً باللغة الانجليزية وهناك ترجمة باللغة الاسبانية من المتوقع استكمالها قريباً وال الحصول على نسخ من الكتاب يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Konrad Adenauer Stiftung, Rathausallee 12,
D53757 Saint Augustin Germany, Fax: 49-
02241-246-648.

شامله للمنظمين والمدققين، وقد اصبحت نتائج عمل هذا الفريق
بان يقوم مكتب الرقابة الوطنى بدور المشرف على فريق العمل
جامزة ومتوفرة ضمن كتيب بعنوان "نظام حفظ المعلومات
الخاص بتصوير البرنامج، والذى تم تشكيله من قبل هيئة
الضمان الاجتماعى الوطنى، خلال السنوات ما بعد عام ٢٠٠٠

وقد توصل اعضاء فريق البحث الى ان استخدام عملية الحفظ
الالكترونية من الممكن في الحقيقة ان تؤدى الى تحسين الرقابة
اذا ما اتخذت الخطوات الملائمة من قبل المنظمين والمستولين عن
حفظ المعلومات، والمدققين، وغيرهم من المشاركون في العملية،
واشتمل الكتيب على مقارنة ما بين نظام الحفظ بواسطة الوثائق
الورقية ونظام الحفظ الالكترونى وبين العوامل التي يجب دراستها
عند اتخاذ القرار بشأن استخدام النظام الالكتروني، وحدد
المخاطر المرافقة لاستخدام النظام الالكتروني والانظمه الرقابية
المباشرة التي يجب تطبيقها لتخفيض هذه المخاطر، ووصف
الجوانب الرئيسية لطار العمل الرقابى لنظام الحفظ الالكتروني،
والقضايا الرئيسية غير الرقابية المتعلقة بتصميم ذلك النظام،
ومناقشة موضوع الرقابة على نظام الحفظ الالكتروني، وقد تضمن
الكتيب ايضا ملحقا وامثلة على انظمه رقابية عامة ومسردا
بالمصطلحات المتضمنة، ويتوفر لدى معهد المحاسبين القانونيين
الكنديين نسخا باللغة الانجليزية او الفرنسية بتكلفة مقدارها ١٥
دولار كندي (١٠٪ اجر شحن و ٧٪ ضريبة مبيعات في كندا)
والحصول على تلك النسخ يمكن الاتصال على العنوان التالي :

Audit Office, Riksrevisionsverket, P.O
BOX45070, S-104 30 Stockholm, Sweden
Fax:46-8-690-41-01, e-mail: <goran-
steen @ rtv.se >

وقد توصل اعضاء فريق البحث الى ان استخدام عملية الحفظ
الالكترونية من الممكن في الحقيقة ان تؤدى الى تحسين الرقابة
اذا ما اتخذت الخطوات الملائمة من قبل المنظمين والمستولين عن
حفظ المعلومات، والمدققين، وغيرهم من المشاركون في العملية،
واشتمل الكتيب على مقارنة ما بين نظام الحفظ بواسطة الوثائق
الورقية ونظام الحفظ الالكترونى وبين العوامل التي يجب دراستها
عند اتخاذ القرار بشأن استخدام النظام الالكتروني، وحدد
المخاطر المرافقة لاستخدام النظام الالكتروني والانظمه الرقابية
المباشرة التي يجب تطبيقها لتخفيض هذه المخاطر، ووصف
الجوانب الرئيسية لطار العمل الرقابى لنظام الحفظ الالكتروني،
والقضايا الرئيسية غير الرقابية المتعلقة بتصميم ذلك النظام،
ومناقشة موضوع الرقابة على نظام الحفظ الالكتروني، وقد تضمن
الكتيب ايضا ملحقا وامثلة على انظمه رقابية عامة ومسردا
بالمصطلحات المتضمنة، ويتوفر لدى معهد المحاسبين القانونيين
الكنديين نسخا باللغة الانجليزية او الفرنسية بتكلفة مقدارها ١٥
دولار كندي (١٠٪ اجر شحن و ٧٪ ضريبة مبيعات في كندا)
والحصول على تلك النسخ يمكن الاتصال على العنوان التالي :

Canadian Institute of Chartered
Accountants, 277 Wellington ST.West,
Toronto (ONT) M5V3H2, Canada
Fax:1-416-204-3415

فى شهر يونيو ١٩٩٤ تبنى البرلمان السويدى قرارا يقضى
باصلاح نظام التقاعد الوطنى، حيث تشكل التزامات التقاعد فى
السويد البند الاكبر للانفاق الحكومى، وقد قرر المكتب الوطنى
لرقابة اخضاع التزامات التقاعد لفحص خاص، واعد وثيقة
بعنوان : التزامات التقاعد الحكومية ، واستراتيجية رقابة الاداء
للعام ١٩٩٥ - ٢٠٠٥ . وسيكون نظام التقاعد الجديد عنصرا
هما بالنسبة للحكومة المركزية للمواطنين، كما ان تصميم
البرنامج هو امر هام للتأكد من ان البرامج تحقق اهدافها
المعلنة، وتتضمن الاستراتيجية الرقابية للمكتب حتى عام ٢٠٠٠

أخبار الانتوساي

اجتماع المجلس التنفيذي في فيينا:-

التالية : (ادارة المؤتمر، الخدمات اللغوية، البرامج والضيافة)، عقد المجلس التنفيذي لمنظمة الانتوساي اجتماعه الثاني والاربعين ويتوفر ايضا معلومات تفصيلية وادلة حول التخطيط لاستضافة في فيينا في الفترة من ٢٤ - ٢٥ يونيو ١٩٩٦، حيث توصل المؤتمر الذي يتم عقده كل ثلاث سنوات . المجتمعون الى عدد من القرارات التي من شأنها دعم مسيرة

دليل الانظمة المالية للانتوساي ، وقد صدق المجلس بشكل نهائي على عدد من المشروعات طور الانجاز منذ مؤتمر واشنطن، بما في ذلك الاعمال التالية التي ستساعد على وضع معايير لبرامج الانتوساي وتضمن استمرارية نجاحها .

طور من قبل مجموعة العمل التي تضم اندونيسيا والولايات المتحدة، والسكرتارية العامة، و تستعرض هذه الوثيقة السياسات والاجراءات التي يجب استخدامها من قبل الانتوساي من اجل

تطبيق سياسات الادارة المالية للمجلس والمدرجة ضمن لوائح

الانتوساي، بالإضافة الى ذلك تبين هذه الوثيقة علاقة الاتصال

بين الهيئات المختلفة للانتوساي التي تتولى مسؤوليات الادارة المالية مثل المؤتمر والمجلس التنفيذي والسكرتارية العامة وجميع الاجهزة الاعضاء في الانتوساي .

كما ان صفحات الغلاف التي استخدمت في تلك الادلة تؤكد بساعد هذا الدليل للجان على تلبية متطلبات الاجهزة الاعضاء جهدا اخر للانتوساي وهو العمل على وضع معايير لعملها، فالغلاف الذي استخدم في هذه المجلة هو نفس الغلاف الذي استخدم لكل دليل من تلك الادلة .

كان من ابرز وقائع الاجتماع الكلمة التي القاها الدكتور/

رينالدو سمرالدى رئيس محكمة الحسابات فى اوروچواى

والمستضيفة لمؤتمر الانكوساي السادس عشر .

وقد حظيت خطط الدكتور / سمرالدى المقدمة للمؤتمر القادم

للانتوساي المتعدد فى مونتيفيديو من ١٤-١٧ نوفمبر ١٩٩٨

بموافقة المجلس وتضمنت الخطة الموضوعات التالية :

الموضوع الرئيسى ١ : الوقاية من الفساد والكشف عنها (الرئيس : المكسيك) .

الموضوع الفرعى ١/أ : دور وتجارب الاجهزة العليا للرقابة فى منع واكتشاف الفساد والفساد (المقرر النمسا) .

الموضوع الفرعى ١/ب : الوسائل والاساليب المستخدمة فى

مؤتمرات عام ١٩٩٢)، وبالتشاور مع دول مستضيفة اخرى،

وقاية من الفساد والفساد والكشف عنها (المقرر: الولايات

المتحدة الامريكية) .

دليل اجتماعات المجلس التنفيذي

صمم الدليل من اجل مساعدة الاجهزة العليا للرقابة المسئولة عن رينالدو سمرالدى رئيس محكمة الحسابات فى اوروچواى

تنظيم اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة الانتوساي، ويشتمل على والمستضيفة لمؤتمر الانكوساي السادس عشر .

ارشادات حول العديد من الجوانب العملية والبرامج المتعلقة

بالاستضافة وتنظيم مثل تلك الفعاليات، وقد اعد من قبل للانتوساي المتعدد فى مونتيفيديو من ١٤-١٧ نوفمبر ١٩٩٨

السكرتارية العامة للانتوساي والتي ستستضيف الاجتماع السنوى للمجلس التنفيذي في السنة التي تلى انعقاد المؤتمر مباشرة .

دليل مؤتمرات الانتوساي

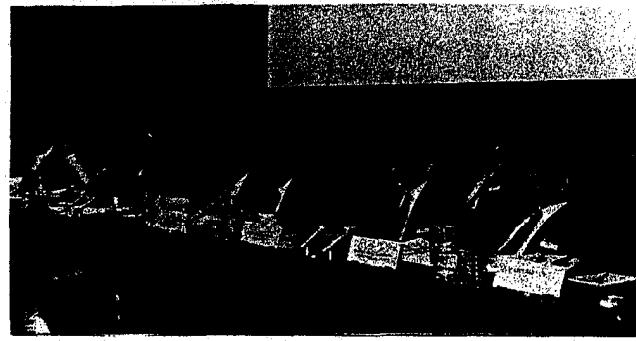
تم تطويره من قبل الولايات المتحدة الامريكية (التي استضافت

مؤتمرات عام ١٩٩٢)، وبالتشاور مع دول مستضيفة اخرى،

وقاية من الفساد والفساد والكشف عنها (المقرر: الولايات

المتحدة الامريكية) .

+598(2)96 18 06) Tribunal de Cuentas de la Republica, Juan Carlos Gomez 1324, Montevideo.



واشتملت الاعمال الأخرى على تقرير حول البرنامج الإنمائي للاتنوسي وقرار المجلس بشأن تأييد نقل السكرتارية العامة للبرنامج الإنمائي للاتنوسي إلى التريبيج بحلول عام ٢٠٠١، وقد تمت المصادقة أيضاً على التقرير السنوي لهذه مجلة والذي تناول بالبحث استراتيجية الإنوسي الخاصة بتطوير علاقات الاتصال بين أعضائها من خلال إصدار الأدلة المذكورة أعلاه، وتضمنت المجلة أخبار اللجان الثمانية للاتنوسي وملخصاً لاعمالها في الجزء الذي يحمل عنوان أخبار اللجان، ومن المقرر أن يكون انعقاد الاجتماع القادم للمجلس التنفيذي من ١٢-١٠ نوفمبر ١٩٩٧ في مونتيفيديو، الأوروغواي.

يظهر في الصورة السيد / فخرى عباس رئيس منتقة الإنوسي رئيس الجلسة (الثالث من اليمين)، وبينه السيد فيدل سكريتير عام الإنوسي (الثالث من اليسار) يستعرض تقريره السنوي في الجلسة الثانية والاربعين لجتماع المجلس التنفيذي للاتنوسي، ويظهر في الصورة أيضاً من اليسار إلى اليمين السيد / شاكر والسيد / راش، أعضاء السكرتارية العامة للاتنوسي، السيد فيدل ، السيد بيهي، السيد عباس ، السيد / سمر الذي من أرجواني والسيد / توفيق من الملك العربيه السعودية ورجالس في الخلف كل من السيد / الإزهري والسيد بشقرون من جمهورية مصر العربية .



الموضوع الرئيس ٢ : تطوير الجهاز الحكومي : استخدام اعمال اللجان الدائمة للاتنوسي من اجل الوقاية من الفساد والفساد والكشف عنها .

الموضوع الفرعى ١/١ : المعايير الرقابية (المقرر: السويد).

الموضوع الفرعى ٢/ب : معايير المحاسبة والرقابة الداخلية (المقرر: بلغاريا والولايات المتحدة الأمريكية).

الموضوع الفرعى ٢/ج : الرقابة على الدين العام (المقرر: المكسيك).

الموضوع الفرعى ٢/د : الرقابة على انظمة التشغيل الالكتروني للبيانات (المقرر: الهند).

ويتوقع للأجهزة العليا للرقابة أن تتلقى المزيد من الموضوعات من قبل الدول المستضيف للمؤتمر، ومن قبل المقررین وذلك خلال الاشهر المقبلة، فجميع الأجهزة العليا للرقابة على سبيل المثال سوف تتلقى الدعوات لأعداد ابحاث قطرية حول الموضوع الرئيسي (١) وأيضاً التعليق على اعمال اللجان والمتعلقة بالموضوع الرئيسي (٢) ولزيادة المعلومات حول مؤتمر الانوسي السادس عشر يرجى الاتصال بالسكرتارية العامة لمؤتمر الانوسي السادس عشر على العنوان التالي :

Uruguay (tel:+598(2)95 80 17 Fax:

نشرت وقائع مؤتمر الانوسي الخامس عشر بلغات الإنوسي الخامسة وهي (العربية، الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، والإسبانية) وعرضت على الاجتماع الثاني والاربعين للمجلس التنفيذي للاتنوسي من قبل السيد / فخرى عباس رئيس المجلس التنفيذي ورئيس مجلس المحاسبات المصري، وأرسلت نسخ من تلك الوقائع إلى جميع الأجهزة الأعضاء في الإنوسي وقد تضمنت هذه الوقائع مجموعة المناقشات، النتائج، والتوصيات التي توصل إليها المؤتمر الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٥ .

ولزيادة من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-
الجهاز المركزي للمحاسبات
مدينة نصر من.ب ١١٧٨٩ - القاهرة مصر .

Central Auditing Organization- Madinet Nasr - P.O Box 11789 Cairo Egypt.

عناوين البريد الالكتروني للأجهزة العليا للرقابة:

- تدعيمًا لاستراتيجية الاتصالات للانتوساي سوف يتم في كل عدد **الجهاز الاعلى للرقابة في النرويج** **<intersec@sn.no>** **المجلة نشر عنوان البريد الالكتروني / وعناوين الانترنت** **للأجهزة العليا للرقابة وبرامج الانترنت والمنظمات المهنية** **الجهاز الاعلى للرقابة في باكستان** **<mohsin % auditgenpk @sdnpk.undp.org>** **الجهاز الاعلى للرقابة في بارجواي** **<director@astcgr.una.py>** **الجهاز الاعلى للرقابة في سنغافورة** **<audgen@cs.gov.sg>** **and <http://www.gov.sg/ago>** **الجهاز الاعلى للرقابة في جنوب افريقيا** **<ag sa res @ cis co.za>** **الجهاز الاعلى للرقابة في السويد** **<Goran. Streen rriv.se>** **الجهاز الاعلى للرقابة في المملكة المتحدة** **<nao.@gtnet.gov.UK>** **and <http://www.open.gov.UK/nao home.htm>** **الجهاز الاعلى للرقابة في الولايات المتحدة الامريكية** **<dehmanp@gao.gov>** **and <http://www.gao.gov>** **الاتحاد الدولي للادارة المالية الحكومية** **<http://financenet.gov/icgfm.htm>** **الاتحاد الدولي للمحاسبين** **<http://www.ifac.org>** **الجهاز الاعلى للرقابة في كونج كونج** **<auddept@hk.super.net>** **الجهاز الاعلى للرقابة في الهند** **<cag@giasd hub. nic.in>** **الجهاز الاعلى للرقابة في اليابان** **<kys 00366@niftyserve.or.jp>** **الجهاز الاعلى للرقابة في كوريا** **<gsw 290@blue.now com.co.kr>** **الجهاز الاعلى للرقابة في ماليزيا** **<jbaudit@po.jaring.my>** **الجهاز الاعلى للرقابة في هولندا**

أخبار اللجان

U.S. General Accounting Office, 441 G Street N.W Room 7806, Washington D.C. 20548 EU

لجنة معايير الرقابة الداخلية :
تقوم اللجنة بتطوير الأدلة المتعلقة بتقديم أنظمة الرقابة الداخلية، والتحوط بعقد مؤتمر للرقابة الداخلية خلال عام ١٩٩٧، وسيطلب من الأجهزة العليا للرقابة تزويد اللجنة بمعلومات حول الأساليب التي تستخدمها في تقديم أنظمة الرقابة الداخلية وسيطلب منها أيضاً المشاركة في المؤتمر، وستشارك اللجنة أيضاً في رئاسة جلسة الموضوع الفرعى ٢/ب في المؤتمر السادس عشر للانكوسای.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال برئيس اللجنة على العنوان التالي :
State Audit Office Of Hungary, Apaczai Csere Janos U.10 H-1052 Budapest V, Hungary

لجنة الدين العام :
تقوم اللجنة حالياً بإعداد أدلة لاعمال رقابة الاداء للدين العام وورقة حول الالتزامات الطارئة، وسوف يطلب من الأجهزة العليا للرقابة التعليق على تلك الالتزامات والاعمال الأخرى للجنة .
وستشارك اللجنة في رئاسة جلسة الموضوع الفرعى ٢/ج في المؤتمر السادس عشر للانكوسای . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال برئيس اللجنة على العنوان التالي :

Contaduria de Hacienda, de mexico, av. coyoacan no.1501, cal del valle, delegacion benito juarez, mexico 03100, d.f mexico

من أهم جوانب مؤتمرى عام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ دمج لجان الانكوسای ضمن برنامج المؤتمر، وسوف يتواصل هذا النهج أيضاً في مؤتمر الانكوسای السادس عشر الذي سيعقد بأبوظبى حيث سيركز الموضوع الثاني على الاسلوب الذي يجب أن تنتهي به اللجان الدائمة للانكوسای من أجل المساعدة في منع واكتشاف الفساد ومن أجل دعم عمل اللجان وأبقاء الأجهزة الأعضاء في الانكوسای على علم بكل ما يتعلق باعمال تلك اللجان لتفعيل مشاركتهم خلال السنتين السابقتين على موعد انعقاد المؤتمر، فإنه يسر المجلة أن تقدم المعلومات التالية حول عمل كل لجنة .

لجنة المعايير الرقابية :
سيكون المنتج الرئيسي للمؤتمر السادس عشر (الانكوسای) هو دستور أخلاقيات الرقابة للانكوسای، وسوف يطلب من الأجهزة العليا للرقابة تقديم امثاله على دساتير أخلاقيات الرقابة الخاصة بكل منهم والتعليق كذلك على المسوده التوضيحية للعمل النهائي .
وسوف ترأس اللجنة جلسة الموضوع الفرعى ٢/أ في المؤتمر السادس عشر (الانكوسای)

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-
Swedish National Audit Office, P.O Box 45070, S-10430 Stockholm, Sweden.

لجنة المعايير المحاسبية :
تعكف اللجنة حالياً على تصميم نماذج توضيحية للتقارير المالية والبيانات المالية لأساليب محاسبية مختلفة وسوق يطلب من الأجهزة العليا للرقابة دعم عمل اللجنة عن طريق التعليق على مسودات توضيحية تتعلق بهذا الإصدار وعمل اللجنة هو عنوان الموضوع الفرعى ٢/ب الذي سيبحث في المؤتمر السادس عشر للانكوسای .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال برئيس اللجنة على العنوان التالي :-
لجنة الرقابة على التشغيل الإلكتروني للبيانات :
تقوم اللجنة بإعداد وثائق تتعلق بثلاث مجالات واسعة هي تبادل

المعلومات، تطوير المعرفة والمهارات، ونقل المعرفة، وسيطلب من الاجهزة العليا للرقابة التعليق على الاعمال المتعلقة بتلك البيانات، الاجهزة العليا للرقابة، وسيطلب من الاجهزة العليا للرقابة . وسوف تشارك اللجنة في رئاسة الموضوع الفرعى ٢/د في التتعليق على هذا المنتج او لا باول اثناء اعداده، ولزيادة من المعلومات يرجى الاتصال برئيس المجموعة على العنوان التالي .

Court of Accounts,13 Rue Cambon,
F-75100 Paris, France.

الاتصال برئيس اللجنة على العنوان التالي :
Office of the Comptroller and Auditor General Of India,10 Bahadur Shah Zafar Marg,
New Delhi 110002, India

مجموعة الرقابة على البيئة

تقوم المجموعة بإعداد وثائق في المجالات التالية - والمقترحه من قبل مؤتمر القاهرة - وهي محاسبة الموارد الطبيعيه، التنسيق الرقابي على مستوى الاتفاقيات الدوليه، تبادل المعلومات والارشادات والمعايير المتعلقة بالرقابة على برمج البيئة، وسيطلب من الاجهزة العليا للرقابة التعليق على تلك الاعمال حال استكمال اعدادها، ولزيادة من المعلومات يرجى الاتصال برئيس المجموعة على العنوان التالي :

Netherlands Court Of Audit, Lange Voorhout 8, P.O. Box 20015, NL-2500 Eas-Gravenhage, the Hague, Netherlands.

مجموعة الرقابة على الشخصية

تقوم المجموعة بإعداد ارشادات بشأن الرقابة على الشخصية، حيث سيطلب من الاجهزة العليا للرقابة التعليق عليها، وتقوم أيضاً بإعداد فهرس بأعمال رقابة الشخصية المنفذة من قبل الاجهزة العليا للرقابة، وتقوم حالياً بدراسة رقابة التنظيم، ولزيادة من المعلومات يرجى الاتصال برئيس المجموعة على العنوان التالي

National Audit Office, 157-197. Buckingham Palace Road Victoria, London SW1W 9 SP, England.

مجموعة تقويم البرامج

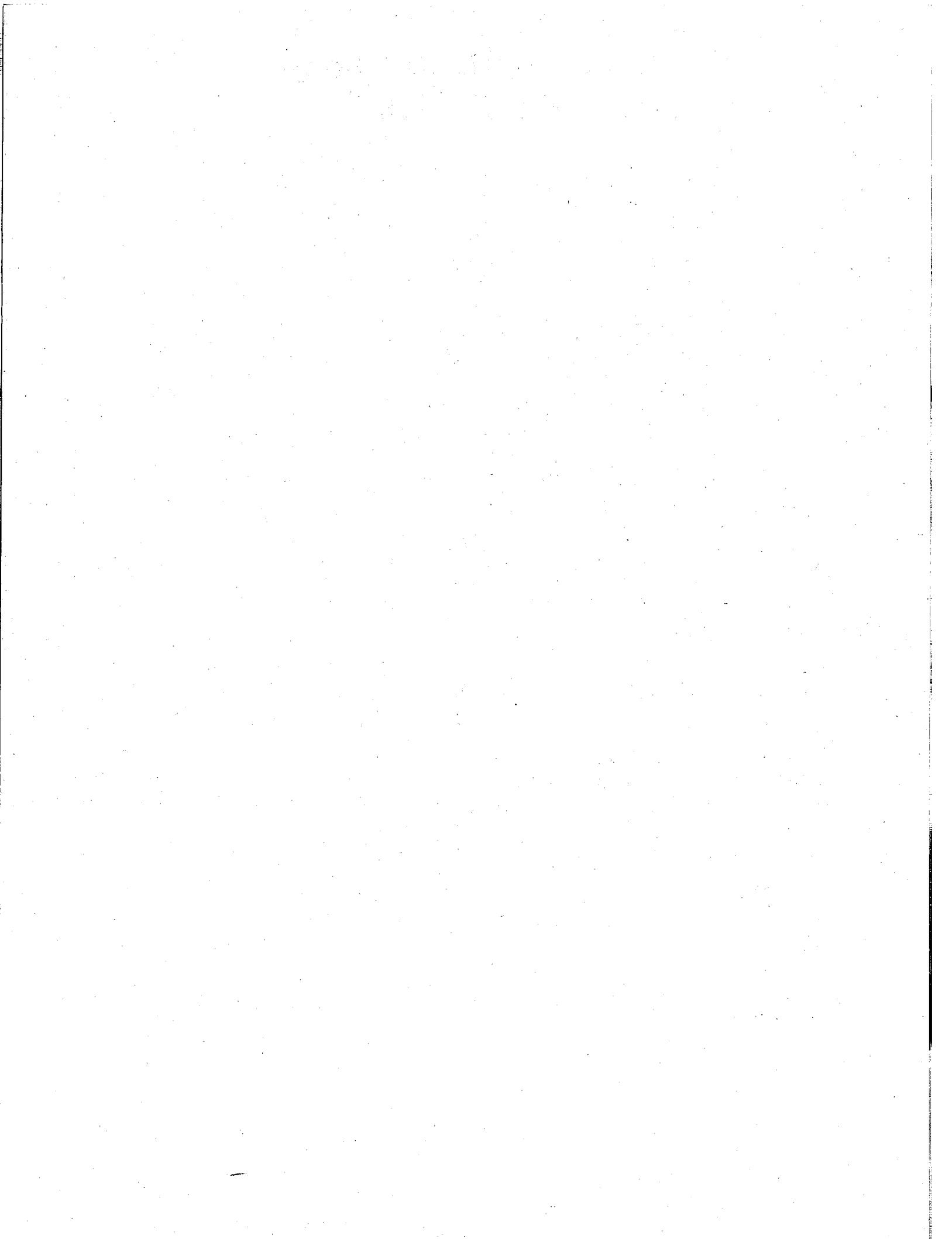
تقوم المجموعة بإعداد كتيب يتضمن خلاصة التجارب ودراسات الحالة للأجهزة العليا للرقابة، بما في ذلك منهجياتهم الناجحة ،

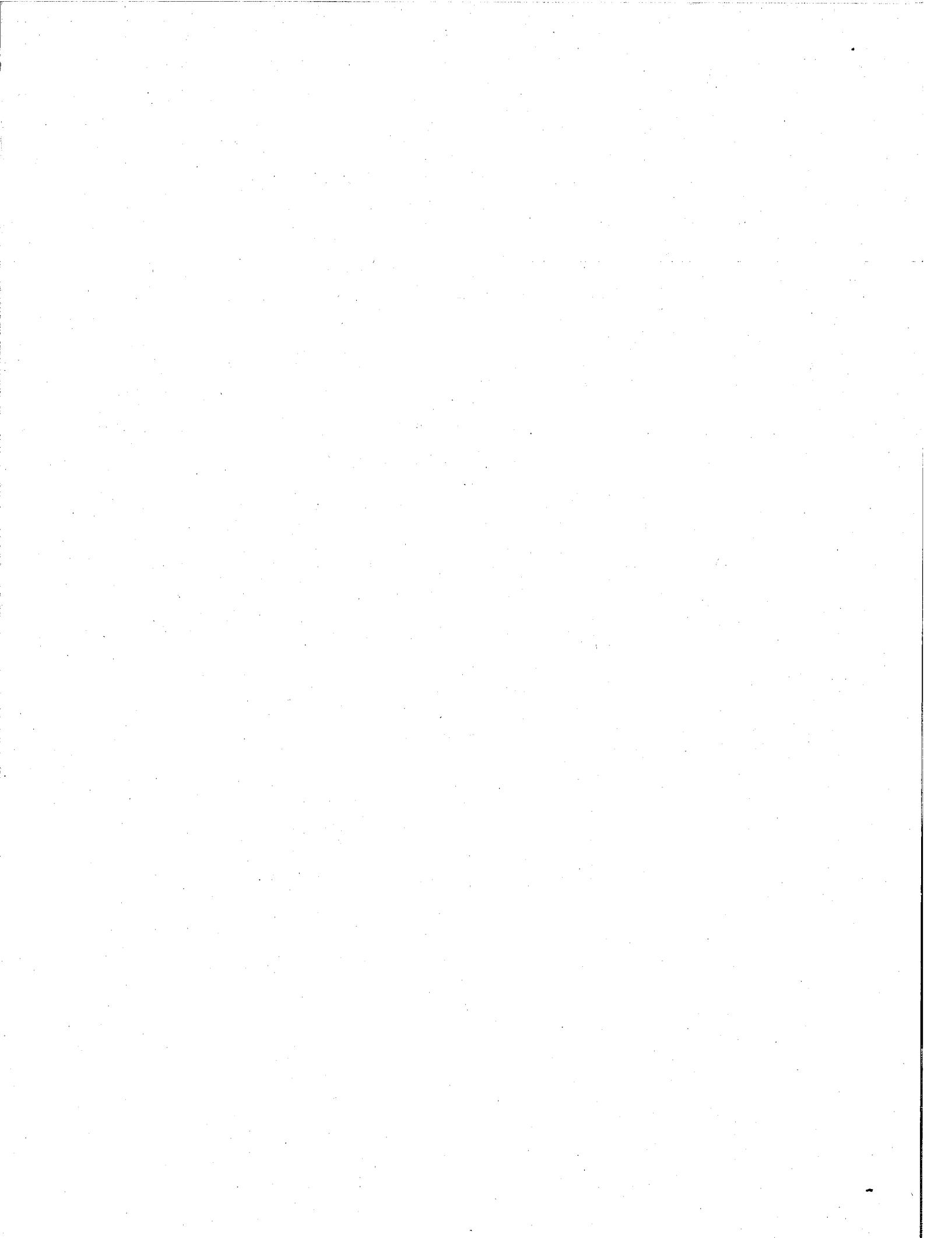
البرنامج الزمني لأنشطة الاتساعي

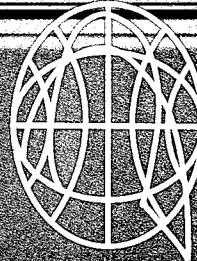
عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧

<p>سبتمبر</p> <p>انعقاد مؤتمر الافريقي ليرفيل الجابون ١٧-٩</p> <p>اجتماع لجنة الرقابة على الخصخصة، بيونس ايرس الارجنتين ١٨-١٧ سبتمبر</p> <p>اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة الارابوساي الرباط المغرب (التاريخ لم يحدد بعد)</p> <p>ديسمبر</p> <p>مارس</p> <p>انعقاد مؤتمر الكاروساي جودج تاون جيانا ٢٦-٢٨ مارس</p> <p>يونيو</p>	<p>اغسطس</p> <p>اجتماع مجلس العلاج التثبيتى لمنظمة الاولاسييف، كوزوكو بيرو ١-٢ اغسطس</p> <p>نوفمبر</p> <p>انعقاد مؤتمر المراقبين العامين للدول الكونفليت لاهاور - باكستان ٤-٦ نوفمبر</p> <p>مؤتمر السباساي ميكرونيزيا ٢٥-٢٩ نوفمبر</p> <p>انعقد مؤتمر منظمة الاولاسييف بمدينة جواتيمالا بولة جواهيملا (لم يحدد التاريخ بعد)</p> <p>مايو</p>	<p>يوليو</p> <p>اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة الاسوساي، بالى، اندونيسيا ٨ - ١١ يوليو</p> <p>اكتوبر</p> <p>ندوة بلتعامل مابين منظمة الاتساعي والامم المتحدة، فيينا ، النمسا ٢١-٢٥ اكتوبر</p> <p>اجتماع لجنة معايير المراجعة لمنظمة الاتساعي ، استوكهولم - السويد ٢٤-٢٥ اكتوبر</p> <p>يناير ١٩٩٧</p> <p>اجتماع لجنة الدين العام لمنظمة الاتساعي (لم يحدد بعد تاريخ ومكان الانعقاد)</p> <p>ابريل</p>
--	---	---

ملحوظة من المحرر : - ينشر البرنامج الزمني لأنشطة الاتساعي بهدف دعم استراتيجية الاتصالات لمنظمة الاتساعي وفي محاولة لمساعدة اعضاء المنضمة على تحديد جداول اعمال وتنسيقاها، وتتضمن المقالات المتضمنة للمجلة ابرز الاعمال واجداد الاقاليم كانعقاد المؤتمرات والجمعيات العامة وال المجالس التنفيذية ونظرًا لعدم توفر المجال ليس بوسئنا ان ننشر جميع اللقاءات التدريبية والمهنية وغيرها من اللقاءات التي تقدماها المنظمات الإقليمية والحصول على معلومات اضافية، يرجى الاتصال بالامانة العامة لكل مجموعة عمل اقليمية .







Printed on
Recycled Paper